حاشية المطول

واعلم ان في الايمان الشرعي تسعة مذاهب الاول مذهب [illegible]
وهو ان الايمان هو التصديق فقط والثاني مذهب الرقاشية وهو انه الاقرار
وهو ان الايمان هو المعرفة فقط والثالث مذهب القطان وهو انه الاقرار مع المعرفة والتصديق
وهو ان الايمان والرابع مذهب الكرامية وهو انه الاقرار فقط بلا شرط شيء والسادس
مع المعرفة مذهب الكرامية والحكي عن ابي حنيفة وهو انه هو التصديق والاقرار جميعا
الخامس مذهب المحققين والحكي عن ابي حنيفة وهو ان الايمان هو الاقرار باللسان والتصديق
مذهب كثير من الخوارج وهو ان الايمان هو العمل خارج عن الايمان وهو خلاف في
والسابع مذهب الخوارج وهو ان الاعمال والطاعات داخلة
بالجنان والعمل بالاركان حال كون ترك العمل اكثر السلف
تكفير والثامن مذهب ابي الهذيل وعبد الجبار وهو ان التاسع مذهب
حال كون تركه مخرجا من الايمان لا مدخلا في الكفر
اصحاب الحديث وكثير من المتكلمين والحكي عن المالك وهو ان فرع لهو الاوزاعي وهو
العمل داخل في الايمان حال كون تركه مخرجا عن الايمان فضلا عن ادخاله في الكفر
ابو المعين

١٩

حاشية چلپي بر مطول

خ المتعقط يجوز الكذب في ثلثة مواضع

بين الناس و في الحرب وبين امرأته

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ امنت بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر اما مرفوع
بالابتداء والبعث معطوف عليه وبعد الموت ظرف مستقر وقع خبرا عنه اي كل واحد من اليوم الآخر والبعث حق واقع
بعد الموت فيتأتي معنى قولك آمنت بالله وباليوم الآخر وبالبعث مع زيادة في التفنن وتغير الاسلوب من تطرية
نشاط السامع والواو اما للعطف وعطف جملة الاسمية على الفعلية غير عزيز او للاعتراض وكونها حالية حالية اليه
يحمل على الجلالة او على رسله على الاختلاف والبعث كذلك والظرف اما لغو متعلق به حالا او صفة لما علم اي من
نور حذف الموصول مع بعض الصلة والقدر اليه اما مرفوع بالابتداء خبره اي خبر القدر مبتدأ ثان او بدل البعض من
القدر وشره معطوف عليه ان قدم الربط على العطف في الاعتبار كما في الذكر وان عكس فهما بدل منه كل منهما من
الله تعالى خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للاول وعلى تقدير الابدال هو خبر المبتدأ والكلام في الواو وغيره ما مر
او عطف مجرور بالعطف على معمول الجارة وقوله خيره وشره في الرتبة بجملة اسمية وقعت بيانا لقوله آمنت بالقدر او بدلا منه
او استينافا فكان سائل يقول كيف آمنت بالقدر فاجاب خيره وشره من الله تعالى ولذا فصلت عنه او هما اليه مجرور ان على البدلية
من القدر بدل كل او بعض وقوله من الله تعالى اما حال او صفة للقدر ولا يبعد كل البعد ان يتعلق قوله من الله باليوم او البعث
والقدر جميعا على تقدير الرفع بالخبرية وعلى تقدير الجر بالحالية او الوصفية هذا ان القدر ان كان بمعنى التقدير فاضافة الشر اليه
باعتبار تعلقه بالمقدر كما في قولهم عليه السلام ومن سوء القضاء وان كان بمعنى المقدر فالكلام خال عن الاشكال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال

لا يجوز الا امتناع على الغير الا بالغير لا بالذات

الامكان الذاتي بل هو قسم ... [illegible]

الا بالذات الا كان معدوما كان موجودا وان كان واجبا بالذات ... [illegible]

وهو اعم من الامكان الذاتي لتحققه في الممتنع بالذات ... [illegible]

فلبس وكذا الامكان العام بالامكان ... [illegible]

الذاتي ... الا استعداد ... [illegible]

امتناعه كيا

فلا يمتنع الشرطية

ان كون الامكان او العدم شرطا فلا يتم

بالدليل المذكور المطلوب ولا يحصل

منه المقصود ... بها الاجماع او الاعراض ... [illegible]

... على المطلوب ... على التقدير ... [illegible]

... الا ... [illegible]

... كذلك ... [illegible]

الفرق بين القدر المشترك والحاصل بالمصدر

ان في القدر المشترك هو الامر ... [illegible]

الحاصل بالمصدر هو الاثر ... [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا
المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني القاء
الخير في القلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول
اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره واما حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما
تقرر من ان حقيقة كل علم مسايله وعد الموضوع وساير المبادي اجزاء منه مسامحة وجمع الحقايق
لا باعتبار ان حقيقة العلم جميع مسايله لا جمع فيها والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان
وتعدد حقيقة بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع
ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه
[redacted] هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقة باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان
مسايل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد الغلظة وفي الكلام اشارة
الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف
في الاصل كما في رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما
في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه بمنزلة المركب من المفرد
فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين اجيب
بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن نفاد البلاغة على انه يجوز ان بعضهم
يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما واثبات
الدقايق بالنسبة الى البديع اما لاجل التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست
في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هو الصور الذهنية

طلقا من حقيقة الشيء او حقيقته وبالبيان ما به يظهر تلك الصورة اي المنطق الفصيح فلا
حوب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة
دقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين به كالالفاظ لما تلفظ فعلى هذا يكون الهام
دقايق الخ اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام دقايق البيان الى اضافة
بالطالبين فناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص في الاشتعار بان جعل
حقيقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر
جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح

خصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص والخصوص وما
تفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اي على ماله الخاصة فيقال خص المال
بزيد اي المال له دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اي الذي صفة واو
مراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد
او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني
اريد به المعنى الاخر واما في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد
بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر متعلقه لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان
المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه
قلت لما كان مناسبة للمعنى المذكور بحوثه ذكر صلته وبنيته على اعتباره كانه جعل في
ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي جمع يد وهو الجارحة المخصوصة
تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية والصورية
على المعلول كما صرح به الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة

على المعلول

تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصله يدي بدليل يديا وما كان على
على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان يع استعمال الايادي في النعمة والايدي في الاعضاء
وبه قطع ابو عمرو بن العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي الشرح الشريف للمفتاح ان الايادي
صارت حقيقة عرفية في النعمة وان كانت في الاصل مجازا فيها والروائع اما جمع رائع من
الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه
مبني على تاويل الاحسان بالقطعة من كلمة اما جمع رائع جريا له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الا بانه
ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية
بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر
على القليل والكثير اتقن لحكمة نظام العالم على وفق ما تقتضيه الحال الاتقان الاحكام
والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والبا للسببية
والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من
الموافقة في الاحلوبة على وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر
الذي انا والحاضر من الزمان واللام فيه يغني غنا الاضافة او عوض عن المضاف اليه على كلام
الراسين ثم هذه الجملة اعني اتقن لحكمة اما استيناف جوابا عن سوال نشا من الكلام السابق
كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وتوجيه الجواب انه اتقن نظام كما
كالاجنبي او بدل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط
كما تبين انت داله فترك العطف على الاولى لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال
وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة الى الربط
لكن يخدشه هذا الوجه ما سيذكره في آخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم
البدل على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صفة بعد صفة وترك العطف

يلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصد اعني كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد
برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضل الا برا والادخال يقال اورده فورد اي ادخله
فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخل او لم يدخل والرافة الرحمة كذا في المجمل
وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد
تقدم الاول على الثاني يشعر بانهما ما الانسب لنظم القرآن ما نقل الامام الرازي عن القفال من ان الرافة
مبالغة في رحمة مخصوصة في دفع المكروه وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل
والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الناس والانعام بمعنى الاحسان و
اضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية
لتشبيهها بالفضائل المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ
وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبّأ اي اخبر وجمعه نبأء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبأء
انك مرسل وجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيئ على وزن فعيل ذكره الجوهري ونبيء اسم نقل
عن سيبويه وانتصاره في القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح
ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق قوله محمد عطف بيان لنبيه لا
لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملك في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان
وربكم خبر انما يصح بناء على تاويله بالموصوف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت الاشارة
بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع
كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل
بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر
ان المقصود الاصلي ههنا هو ... بعده وتقرير النسبة فيه الى البدلية تستدعي العكس

ايضاح الصفة

والافضل

المجمل

القفال

الملائكة

لا النبيه

خير من نبع صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم والاالمقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث في عين المضارع ينبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والفيض الاصل وكذا الضوء ضوء والنور نور وعن بعضهم على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر والقال في الخير والله اعلم ثم الاضافة في صفي الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضاف آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلام والصلوة وبيانية ان قصد المبالغة تلالاء اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدراهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك لكن اذا نسب الى الواقع بالتطبيق وجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حق ان النسبة بالتطبيق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق الواجبة الاتباع فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرت الرسول صلعم لكنه كماله ووضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية يتوصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناها اعني التلالاء والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى تارة

لصدوره عنه سبحانه والى النبي صلى الله عليه وسلم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم

له كذا ذكره ان يصح في شرح تلخيص الجامع سوء الاعظم اي الذوال والاكشاف والدجى جمع دجية

وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل والاعمى ان الاضاءة والنور كيفية

ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى هو الذي

جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي و

قد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية واجيب

بان هذا مبني على عدم التجوز في الاية الكريمة وقد حملوه على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا

لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال

وفيه بحث اذ يشكل قوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين

ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد

من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو

مكانه رونا للاختصار بعده والعامل مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده

في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من نحو اقول

او اعلم واحق بمعنى اليق والاستجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد

بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات

والبسائط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء والاقبال عليه والظاهر ان المراد

بالتصدي الاحاطة بما يحتاج اليه تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام

كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا انه ادعى وكونه اسبق الفضائل

في استجاب التعظيم مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا انه يخل بكمال البلاغة فان

قلت كيف جاز عطف التصدي وهو جزء في المعنى عن المعطوف عليه وحده

على الحمل التحلي وهو خبر مقدم عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل ثلثت بل كلا من الخبرين
المتعلقين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو حمل على نفس العطف الذي هو مآل المعنى وان كان
على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالتباس الى ربط المجموع فلا بد من اداة الجمع
قال الشارح في شرح الكشاف وهو نظير قولك زيد عمرو وقائم ابوه وذاهب اخوه
على ان المعنى ان ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا يدفع شبهه من اعتبار التقديم وان خبر ورد في
الشريف قدس سره بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو
في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد تصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وتجوز وفيه بحث
لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط
المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة والصناعة في عرف الخاصة
علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل [illegible] كل علم مارسه الرجل
حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكتة جمع نكتة وهي [illegible] سميت بذلك لتاثيرها
في النفس كنكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها تنقض او نكوه لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت
او من مارسته له غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفوس بحيث تورث نشاطا نوعا من الا
لاسيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيوو
الواقع بعدها اذا كان مفردا مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين
قضيت او بدل منها وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت ما موصوفة والجر اولى من هذا الوجه
لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق
ما على ذات من يعقل وضمها بكونه على الوجهين فتحة بناء اعراب لانه مضاف او منصوب على تقدير
اعني او على انه تمييز لما كان نكرة لكن بالتقدير التنوين وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء [illegible]

في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي

وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي

بحقائقه احق بالتوجه من التحلي بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة

من غير عوض قيل فيكون خبر لا معرفة وجوابه ان يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال

ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا

النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد تحذف كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة وبهذا الاعتبار يتحقق المعنى

كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ الكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما

بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سيما

مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية

ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عد بعضهم من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث

اولوية بالحكم المتقدم والاقل منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها

الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو

بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخص زيدا ... خصوصا

وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب وهو الواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل كان

وهو لابس السلاح وهو راكب ولعدم المجي الواو قبله في غير الان المجي اكثر ثم المراد بعلم

البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على

تناسبها ما يتعلق بكلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه كذلك

ويحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القران ويحتمل ان يكون

تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم اعلم

من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باثبات الصفة والاستدلال

فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك
الصفة رايق معجب وهو صفة الكشاف وكونه جزأ بعد جزء بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون
قوله رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية
او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به ههنا صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو
مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الا
لابهام في الاصطلاح قال الازهري في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عنه عليه السلام
او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد
المحتملات بالادلة القطعية العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل
المحال وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وفيه بحث لانه يلزم ان
التفسير قد يكون ازليا اذ الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة
المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق
الى العلم سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعنى وبيانه وان لم يحصل العلم للمورد له
اما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة فالحاصل ان التسمية
بالتفسير والتاويل مناظرة الى طريق العلم لا الى نفس العلم الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير
ازليا من التاويل قيل التاويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول
يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه الدقايق والثاني بالرواية وقيد التفسير بيان ما يحتمل اللفظ
احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا باطنا فلهذا اضاف الدقايق الى
التاويل على هذا الظاهر واعترض عليه بان الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو
المراد والموضوع له الرعاية لانه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان

المعنى

المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين وفي بعض
الحال تبيان مصدر بيّن على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان
وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الفكر وطرد اعمال القلب
وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة
البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو فيما بين اللفظين من جنس واحد
فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والحدوث
انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين
وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة
كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في
النعت وترك العطف بين القراين لمجيئها على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز
واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران والمعالم جمع معلم
هو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي نصب فيه
العلامة على الشيء وكونها ايضا كالمعالم الايجاز بيانه النكت الكثيرة التي يشتمل
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة
الاطناب والمساوات او ما يعمها وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة
صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله تعالى
قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه
منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير احسن واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما

في المبكي وهو عدم الوضوح اذ يقال معنى الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في
اشاله من خيار الخير وعيون العيون مبالغة في المختبرية والمعضل لتعضيل الامر اذا كان مغلق
لا يهتدي لوجه او اغيلني فلان اعيا بي امره يتعدي ولا يتعدي والغوامض النزول تحت الماء
يقال غاص في الماء والغاص اداه مهمتا بعلي لتضمينه معني الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي الدرة
الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله تعالى من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر
من قعر البحر استعارة لطيفة ولاح لفظ التقريب عن الاشارة الي ذلك قواعده كافية
تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال اضاءت النار ضوءا وضوءا
ولا يتعدي او اضاءت مثله واضاءته يتعدي والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة
والحركات الفكرية الشبهة بالمصباح وقوله الي انوار التنزيل متعلق بضوء المصباح
لما فيه من معني التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل اذ اجوز حذف الموصول
مع بعض صلته كما قيل وموصلا وجعل طريق الوصول الي انوار التنزيل متطلعا محتاجا الي
مضاء المصباح يهتدي اليها مناسبته لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعاره بالدقة بل
والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الي الماء والالتهاب التوقد
والاكباد جمع كبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والي اسرار
التنزيل متعلق بالالتهاب لتضمينه معني الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة
كل شيء وصفي اي كثير وتم والاظهر ان المراد بانوار تراكيب التنزيل ما بينت له من خواصها ومزاياها
لا المعاني الوضعية فقط كما ظن وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء وكثرتها بهذا العلم بالنظر
عذب اي طاب من العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه
واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل
والمتشابه به ... بحار الاساليب كما بين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر

والحصر

الاعتذار

والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم

لا يدرك الواصف المطري حيث اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر

والمطري اسم الفاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح والخصائص جمع خصيصة و

هي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل

بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبني ما تفعل ولا نقول اعجبني ما تخرج غلط تشهد به

تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقديره ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية

حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية

ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير المجرور

اليها كما زعم ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم

من ظلموا او في للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا

اكثر اترافهم مع ظلمهم والالف في وصف للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك

فضائله وان كان مترقيا عن كل واحد صف الى اخر وان كان وصف الى ...

ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف

على قوله بانه كنف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجهلة

عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر

نظرا لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة

والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا سيما الخ وذكر الايدي تنبيه على انه ...

الى تلوثهم والاسراء جمع اسير كالعلماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول

يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل والاسر ... وهو القد من الجلد

سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد فقال اسر الرجل اسرا واسارا فهو اسير ...

وما سور واطبع اسرى وأسرى ويقال هذا لك بأسره اي بقدره ثم استعمل في جميع الكل
لظهور المناسبة والتقليد اعتق دحازم عن نابت وطفق بمعنى اخذ في الفعل مستعمل في افعال المقاربة
يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس
كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اي الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفي تاكيد
لانه منهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة وهو الصواب من
القول والعمل ثم الكلام تفصيل لحديث اسرار التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد
الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يخوضون اي يدورون وترك العطف لانه اما
خبر بعد خبر لطفق او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف فكانه قيل كيف يتعاطون
من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سوال عن العلة
كما صرح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان
مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سوال عن حال الشياطين بعد الحفظ
فمنع [illegible] صاحب الكشاف في القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان السوال لم
يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم عن شديد والتحرير تهذيب الكلام وقد
يطلق على بيان المعنى بالكتابة يعني ان التحرير بيانه ما العبارة او مقاصد الفن اصوله وقواعده
والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال
وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه من البناء وفي
الحديث نهى عن نحو قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول القيل والقال
الكلام المنقولة من شخص مجهول او معلوم من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام
والمال اصطلاحا لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والاتبعه على ما في
شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس عن [illegible]

السرح وترشيح والعيون تخييله

هو كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه

والجمع ربق وارباق والحبل المذكور وفي المفتاح هو الربق على وزن الافراح ثم ربقة التقليد

كلجين الماء مكنية وتخييلية بان شبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمة ويسرح الى

مرعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في المرعى

سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى المرعى فعلم ان السرح

متعد بالكسر المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب

والكلاء واصله رواض قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح

ترشيح او مكنية وتخييلية والاصداق جمع صدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد

السوم الى الاصداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون

على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق في باب المقصد وهو المبالغة في الامر

ورد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينقطع دقايق التعقل في مطارحهم آب عنه اذ لا يخفى

ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واخذ ... الاسناد المذكور

رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقايق بوجه علم

اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد من ان يكون هذا ادخل في الذم

مما ذكره ذلك القايل والغشاوة مثلث الغين والحركات الثلث في الغين المعجمة لغة

او بفتح العين المهملة من العشاء بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل

والاغشية والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبة بمعنى المحامات وغشاوة

التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع بصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس

تشبيها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل فلا تشاهد لها الغشاوة

والانطباع الانتقاش الخضر في الاصل ما يحبسه الرجل في نفسه من الحق على محله وهو

محله

كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة
وفعله لج يلج لجاجة ولجاجا والعناد والمكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا اذا عارضه
الرجال الذي معظم والضايه الرفه وقيل خص من الرفه لا يحتاج في حصولها الى الفضل والا
الميل والمنهج الطريق الواضح واستنار و خلاف الغي فهيهات اي اذا كان
حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين
ويستعمل مكررا ومفردا وجمعا قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل
بالعقيق نواصله ما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل
عن الموثوق بحد بعربيتهم ولا عزو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخيرة مفردة
وتاؤها للتانيث كعرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها منقلبة عن ياء
لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات
فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والامر في الاصل الاشارة بالحاجة فلان
[illegible] بالرقة وانه في الاصل مصدر نحو الطلب والتصول [illegible] ثم شاع
اذا قصدت قصده ثم سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول بالمصدر لكونه
مما يطلب كما ان التسمية بالامر كذلك فانه مما يومر به او [illegible] النهم واللمح الابصار
بنظر خفي من عز اسعان والمراد بها هنا النكتة اللطيفة وخفي ومكانها كناية عن خفائها
[illegible] لاستدراك ايا [illegible] ثم ايثار او على الواو في قوله او التعلق لتفيد عموم النفي كما ذكر
في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا واي بعد ما قضيت مخرج في سبب تصنيف
في العزة والعجائب من المحالات المتعلقة بالعز الى الاحوال المتعلقة بنفس الجملة
بان لكمال الغاية [illegible] والعسر الحاجة وقضاء [illegible] استنفاذه واجلت من الاجالة
وهي الادارة [illegible] استودعت وديعة اذا استحفظت اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم

السهام النفيسة ... والاجاب ...

... جعلته تواني غاربا على السهام فناسب لما سلف من فضائل القرآن ...

بان التمام بهذا الغرض او محمول على التواضع شبه اتقطع بالسهام فاضاف اليه الشمير او شبيه ...

سهام فاستعمالها ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والحجة اسم لعقد القلب اذا وحمل الكا

حد الجزم والفرح لغة فيه وهي في الاصل من حممت الشيء احمه حمًّا اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق

بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبهن كالكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد

الارتقاء والغرط التجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورد صاحب الديوان

في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان الجيد في الشغف سكون

الغين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء ولكن المشهور

فتح الغين ثم المراد به هاهنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال

وخوارزم مملكة معروفة على جيحون فيها بلاد كثيرة كاكات وخيوق ونحوها والجرجانية

منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان

بلدة ايضا اسمها جرجان بناها يزيد بن مهلب ابن ابي صفوة فاضاف الجرجانية الى خوارزم

زيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل

وهي مسكن الرجل وما يستصحب من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق

والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية

والحراسة الحفظ والطوارق البوائق التي دهته في الليل من طرق فلان اذا جاءه بليل وخص

الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتجوز في الحقوق ولهذا قيل

الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحدث الى دهته بمعنى الليل والنهار كما هو معلوم ولهذا

لم يقيد الطوارق الحدثان نعم قد يطلق عليها مشمرت معطوف على ملكا اي نزلت

معنى شمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامر يقال منه جد ...

شمر ازاره اي اراد ارفع

رجل يشمر ازاره ومرخى السبل ...
حاشية الساق وهو شبه والجد تخيله ...

في الامور والجد بكسر العين وضمها واجدّ مثله وساق الجد ... مكنت
وتشمرت ... وقيل المراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى الافنن متعلق بشمرت
متضمن معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مايلا الى الافنن او ملت مشمرا عن ساق الجد
الى الافنن او متعلقة بالجد ايضا جاير بتضمين معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد الى الافنن او
ولعل الجد جاير ايضا بتضمين الميل والافنن والاكتساب والزخاير جمع زخرة وهي ما
الوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاقتلاع والاقتطاع والاناسي جمع
انسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصلها اناسين قلبت النون ياء على
خلاف القياس صرفت اي بذلت والشطر النصف والجمع اشطر وقوله عليه السلام
في الحائط القعد انتظرتم باعلى تسمية البعض شطرا توسع في الكلام كذا في الاساس
الراجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين مفصلة عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السمرقندي وبهاء الدين الحلوائي والحوز الجمع والقصب جمع
قصبة السبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في الرهان ان يغرزوا قصبة
في آخر الميدان فمن اخذه بعدو فرسه يعد سابقا وكانه الفضل والتقدم فاستعمل كناية عن
الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على
الظرف والتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على
المصدر اي تجاذبا حينا كثيرا او مخالجة كثيرة وتخالج مفاعلة معنى التفعل من خلجه يخلجه
خلجا اذا اجتذبه ومنتزعه كان اطلاع على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح بصيرة
بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي يتنازع كان ماذكر ...
وما عاناه ... الزمان في بسط في الامور خلجه ... مقدمة
الوجهين ان الشرح فاعل ... مفعول وقد يفسر المخالجة بالتحير والاضطراب

ج سے على يخالج وان شرح ذكرنا بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المكاني
او يكون اسم بمعنى مفعول الخاج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب بصفة الكلاب
او صفة للخنين بالامام الذي يقتدي به والجمع ائمة ايضا ذكره في القاموس ونظيره
فعلم بهذا انما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى وجعلنا للمتقين اماما محل
القدوة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائممة على وزن افعلة والقدوة ما يقتدى عليه
والقدوة بضم القاف وكسرها يقتدى به والتجربة العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ود
مشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكري قد سميت
برجلات في بني نمرود ابن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل
صلوات الله عليه وسلم وعلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حبشيا وهبه نمرود ابن كنعان حين خرج
من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب
وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون
العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس
وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد
منها اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومن الجنات والنوب
يسمى النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاصل ما يبتنى عليه الشيء وبالقواعد
المسائل والترادف ظاهرها وثانيا جامعا والعوائد جمع عائدة والمنفعة محتويا
قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته لتضمين معنى الاشتمال
والانطواء مطاوع الطي يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء
ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والخبايا
جمع خبية وهي ما يوقع في الخيال يعني به الافكار والسر الاغذية وكلها لطف ودق ماخذه

الخيال

...رت للوطواط اوله كتابك صدر الدين يحيى حديقة مشكلة الاطراف بالالطف

والرياض والمغاني جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر

القلادة والدر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوق معطوف على كان

تجلح والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد

بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها العلماء

والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد

والمتعلمون ومن اسم الشيء بحال اشاره وعفت اي اندرست والاطلال جمع الطلل وهو ما ارتفع

من اثار الدار واشفت اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل

وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول

ضد الشهرة تلهف على الشيء اذا تحسر والمحول الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء

جمع الذكي من الزكاء وهو حدة الفؤاد وهذا مذهب الزمان يريد انما ذكره من الفلاكة احوال

الفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر مسترق ودرس الاثر امحاؤه واخلاؤه

يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله مذهب

الزمان وهو بفتح العين بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهي العجب اسم من الاعتبار والمعنى

ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور

من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها العدت من قومك

الزوار فيما جاورت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجي من الردى احد نجاك مما اصابك

الحذر ...ك الدهر من اخي ثقة ليس الذي في الحماسة ... في صفوه كدر

فعلم انه هذا الزمان ويغني العلم فيه ويندرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين

لكن لما رايت استدراكه ما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد على انه ...

والروض

المعلمون

شموس

والاندراس

العبر جمع عبرة

بيت

القدر

المحبة

المنون

سبق من تعقيبات ... والمعـ... وشرح المصادر والموارد والجواب مستغني عن البيان
التوفر التمام والكثرة والرغبة الارادة والمتبادر منه للارضاء من رغب في الشي بالكسر اراده ورغب
فيه شدة لا من رغبت عن الشي اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بملاحظة معنى الاشتواء
او تمتد اد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر
انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل
وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها
ولو قال الجلية وتفصيله لكان انسب لقوله وتحصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا
والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتسهيله اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى
المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطلوبة النكات المنطوية فيه
اذا لم يقع عليه للحرمان والخرايد جمع خريدة وهي الهيئة الحيية من النساء ومن الاساس
انها العذراء واللؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب
احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها وسيجي ان [illegible]
جرى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى
كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحد في احوال الشي وحالاته طرائقه
الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هاهنا بمعنى المذهب وتحال [illegible]
يكون طريقه ومعنى السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر لا لجمع وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه
وعبارات الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا
الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة النص من قوله تعالى ولا تتبعوا
اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست
استلبت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشي تضاعيفه وثني الجبل والوادي

منصوبة وتقول انغذت هذا الشيء كتابي اي في طيته والنغص جمع غصة وهي الشوبة وما في
الحلق مشيرة وتجرع الماء شيئا شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم واشباهه مما جاء من باب التفعيل
لاعداد اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها التدريج في المصادر التجرع
فرو حصول دون ختم والتجرع بدا ان ماند والغصص جمع غصة وهي الشجا اعني كل شيء يتوقف في الحلق
ولا ينحدر والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع تبقي
ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصد وتجنا الماء بالفم معظمه وتجنح الافكار كلجين الماء
والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفوائد الفكر نتائجه الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع
مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو
المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة
والاضافة في مطارح الانظار لامية والبدل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن
الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدة بنانة المار
للزاوية اللام في ولقد بناهية موطئة للقسم او النهاية هي البلوغ الى النهاية [illegible] الجزء
معناه اعني البلوغ مجاز بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التوسع لاجراء المبالغة زيادة
التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني واشباههما والصفح الكثر في
العقص والفائدة عدى النبي والجمع غاني والطاقة الوسع جمعت عطف على اختلست
دائم لاستيعاب جمع متن هذا الشرح المحتاج الى الفراغ البالي اي الفارغ من اختلاس الوصي
وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في خلقه الفاء نظرا الى
تعقيب اول اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان
الاخضرار يبدو بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء صحح الفاء وبا
النظر الى الانتهاء يصح ثم نبذ الكم يليق من الكذ بالكسر وهو الكيس والصعاب جمع صعب
الليى

١٢

لول

وهو نقيض الرفيع والعوز نضق جمع عويصة وهي ما يصعب والابيّة فعلية من اَبَى

بمعنى ممتنع والاضافة في الخاتم دخاير الكنوز بيانية والكنز المال المدفون فالمخفية

صفة كاشفة والمراد بذخاير الكنوز معانيه كما ان المراد بطريق الاصول الفاظه ويحيى

الذي يرغب فيه ونفيس نفاسة ونفيسا صار مرغوبا فيه وبها ظرف والتوشيح والاصل الباس

الوشاح وهي شيء يتخذ من اديم عريض ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عنقها وكشحها استعمل

في التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المرتبة المتصلة

بها الضلوع من الجانبين ثم هي ابض على يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود

بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام

ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه اي من

شيعه وهو خاطره الوقاد والسيال او من ذهب التحقيق تمسكت اي اعتصمت

والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كما نه التسوية واعطاء

النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والبغي التعدي والتجاوز والاعتساف

المشي على غير الطريق والايما الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة او الحاجب

ذلك في التطبي اي ذلق الاخذين ان رعين والتاسين الاقتداء حفاظ اعلى بناء

المفعول اي منعوا التحقيق الواجبات من قبل الحذفا والايصال اي من تحقيقها او على

البناء للفاعل اي حفظوا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت

والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلكوا سلوك سنتهم والمراد من عدم وفي

سلوك سنتهم محرمة شهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه

ولا اعلم في البلد من فلان اي اعلم من كل [illegible] ثم في الجمع بين الفضل والسنة والجماعة

والنوض والواجب والحظ صنعة مراعات النظير مع الايهام وحي مضاف لليل

ما بكره وعده وعلى رماني والجملة عطفت على جمعك فان قلت بحين العايد الى حين في الجلية بمضافة
الى الجملة فلا يجمع اي الابطال لكونها مؤولة بالمصدر صرح في شرح اللبي واما قوله تعنت
لعن ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحكيت ان [illegible] فهذا الحكم خفي على اكثر [illegible] والله اعلم بالصواب
ان في ذلك اعجب يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثلا جمع [illegible]
منه في باب التوكيد فانه يجب تجديده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم
الميم لا بفتحها وهو جمع لتوكل جمع على احد فلس وافلس والمعنى جاء وا [illegible]
اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والنوى المغطا وكذا
الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل والسهام
العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد جمع على انبال عاملها وان بل صاحبها
وانما قال اولا رماني وثانيا فوادي ايماء الى ان المرمي بالحوادث [illegible]
لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا [illegible] اذا اصابتني [illegible] ان يتحقق وقوع
المصيبة واختيار على سهام لاقامة الوزن وليطابق الواقع والا فالمبالغة في اكثر [illegible]
لا تخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين
المذكورين وهما في كتابي بارزاحات لاني ما [illegible] تستفعوت بان اباي [illegible]
ذلك اي المذكور والتوارد التعاقب وتفاقيم الامر عظمه والغرائر جمع غريرة
وهي قبيلة والكلام بدل من المضاف اليه اي [illegible] عشائري واخواني وتلاطم امواج
الفتن ضرب بعضها بعضا والتهيم التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف لئلا
وحليها في الحكم الدهر [illegible] كناية عن اتيان [illegible] الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله
اوال على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم
هذا اول منك وجمعه على [illegible] اوائل وقال قدم اصله [illegible] ووّل على وزن فوعل

لاستثقالهم

فقلبت الواو الاولى همزة فرارا لم يجعل بجمع اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف

الجمع بالجملة اولى ارض معطوف على ديار وجلدي معمول مس وقيل ... ترابها

فاعله ... اباه العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر ...

... صاحب بلاد الله ما بين خارق الى فقوان اني شيخ ... بها بلاد بها نيطت

تمايمي واول الارض مس جلدي ترابها ... رعاية ... الروي وان كان من قبيل ...

ما لا كلام الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عده من التصانيع البديعية فترابها مرفوع لا غير ...

جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام للتوطئة القسم

وتجريد السيف انتضاؤه والاهالي كالاهلات جمع [illegible] زادوا

الياء فيها على خلاف القياس فكأنها جمع اهلات كذا في الموصل والعدوان الظلم والاباد

الاهلاك لم يلع لم يترك من ودع يودع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا

ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي

عنه عليه السلام ابن عباس رضي الله انه عليه السلام قال في صحيح مسلم لينتهين اقوام عن ودعهم

الجماعة الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي تركهم اياها وقال انس عن ... شعري عن

خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه ... عن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرءا ما

ودعك ربك بالتخفيف ... الا اسكن الدمنة البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت

مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة

وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة

الدراج فالمتثلم اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب ... بهذين

الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او امن اثار ... وحذف الثاني

من تكلم قياس بكسر الميم فللوزن والقافية والجدة ... طائفة بلمح ... اسم موضع عن

بلدح

منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة اولانه منقول عن الفعول اي قبائهم مذحج
اذا القبيلة هو عند مجحي جمع مجحف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والعجفى
المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على
سمان والعرب يبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا
اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن بلدح
قوم عجفى وهو اول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما رأى قومه في خصب واهله
في شدة كان لم يكن نفعني اذا البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي
مع عشيرته من مكة شرفها الله تعالى الى اليمن كما اشار اليه في قوله كان لم يكن ولا
البيت من بعد ثابت نطوف بذلك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منه المليك بقدرة كذلك
يا للانسان تجري المقادير بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر
والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حصيصة مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان
لم يكن بين اجزاء الحجون متصلة الى الصفا مانوس ولم يتحدث بالليل فيه متحدث
وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السمر بالذكر والحجون
ضد الوصل يقال هجر هجرا او هجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسج
نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي
على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راي [illegible] وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت
ناسجة او للمفعول كما قال ان رح في اخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك
تقدير المضاف اي بيوت العناكب والحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن
مهجورية مجازا مستورا اي ذا سترة كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد
انه حجاب مني دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستران [illegible]

يصر المحب والمشتكي الشكاية والتقدم الى الله للمحمر واختار في جانب الاستناة او احي
او في جانب الاحسان ان ابي ذلك اي الاولي مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجاني
معطوف على رجاني او طرحت ويم للتراجي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة الكيابة
والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللغط اي الرمي رفع اي مكان مرفوع الى خفض
اي مكان منخفض مطمئن في الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم الخفي
حسن الجمع بين اللغط والجر والرفع والخفض. انتحت من انحت الجمل فاستناخ اي ابركتها برك
فالمفعول اما محذوف او متروك المراد به الجد الاقامة والمحروسة المحفوظة وهراة كل نفح الهاء
مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافات جمع افة وهي الداهية على الفاعل المفرد
او المشي ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد من حماها عن تنهيها في الكلام استعارة
وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جي به للتمدح لا الايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان
كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعمر من ماء صديد وقوله كفارة طعام مسكين فبدل منها ان اشترط
فيه ذلك عند العربية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه يشترط
بشرط صربه النتاة والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم اذا جعل بالضم من الكرم وهو
نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كرم اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا
ذكى زرعها والصفة المشبهة تجي ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما
بالنقل الى فعل بالضم كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن
واليمن البركة سطعت اي ارتفعت نار النار من باب فهم ودخل تسكين بينهما ولم يعطف جمرها
والنيران جمع نار كانوار ونور واصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة و
الفوايد سلوك طريق الا توصل اليها المطلوب ونيران الجهل كلمعين الماء ووجه الشبه الاهلاك
طلا اي صار والطلا معروف والملك بالضم المملكة رق الاستلاء في تعلق الاستيلاء و ضبط

وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة وانبسط الظل وللظل لازمت اي مكنته وتحملا ذرعي
واللكون الاستيلاء وذرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي عم
وبالعرى اي بالعلة اما حال من اللواء ومتعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد منها اعود بالفتح
وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويقال
للعظم والذي يضرب به والعظم في اصل اللسان والاروا بالضم المنظر المحسن واصل اي عاد
وهذا ايضا ينظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا
وكل منهما جائز الارادة لكن الثاني اظهر لما لا يخفى والشتات التفريق وهو كمن الوصل لا الوصول
والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم او اكلوا
الربيع او اقاموا في الربيع ويروى ارتقعوا باليائين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاءوا
من قولهم رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال النابغة الحلبي ذنب امراء وتركته
لذا العر تكوي غيره وهو راتع ويروى ان العبارة في النسخة المقروة على المص ارتبعوا با
الغين المعجمة من ارتبع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والمياه من جمع
يموع والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذلك والسلطان
الوالي من السلطنة وهي القهر ظل الله فيه وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجثة
ويحكي عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود
الحق جل شانه تعالى ولان الظل يتنعم به ويلتجي اليه عند الاحتدام اي كذلك السلطان انه يتنعم
ويلتجا اليه عند اضطرام شرار الشر والرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع
على رقب ورقاب وارقب وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة
وهي الجماعة مفرد لفظ وجمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحاكي قد مر تفسيره والحاكي
المنهار ولاحيا ما فيه من حسن التعاقب والتوية بغي المستقيم والابساط من البسط وهو

التمهيد

التمهيد والتوطية والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد ومهد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل
عن الحق والولي المالك من باب حسب والولاية بالكسر اسم لما توليته وبالفتح مصدره والاكناف
جمع كنف بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات
التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق واشتمل امره اي انقاد له
على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس الكلام فالاضافة
على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التأثير
بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان
كجرح اليد بل اقوى لما قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه لغات على ما في
القاموس كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة هنا الكلام التام
اعني كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح
به الشيخ في شرح اللباب واعلاء كلمة الله تعالى تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب
او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرائيل وامره بالتبليغ والنبي اعم
وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب
شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء
تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة
خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام
مقامه اذا سد مسده يخلف بالضم خلافة والخليفى بتشديد اللام مبالغة فيها لا
ما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفى بتشديد اللام الخلافة ثم جعل اسما لمن خلف غيره
في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة

في الصحاح والخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها
على خلفاء [illegible] تحمل على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ التعليلة بالتاء
لا [illegible] فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اي قهره بالبطش والجمع
سطوات وايثار المرة على الجمع ايذانا بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الآفاق و
اسناده الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل
او الله تعالى وتقدس فهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مكانه للاهتمام او مرفوع
مبتدا والاسم كان مستتر راجع اليه وعداده خبره والمدى الغاية و نهايته ثانيا اي
والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى انه طريق سلكه اي ذهب كان غايته سلوكه
اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلكا للاشباع والذرى بالفتح كلما استترت
به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية في العالمون بكسر اللام
لا فتحه كما ترى الحجيج في موضع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح
حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا
التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل ينبغي ان يستفاد
مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين
ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتأتى منه الرؤية كما ذكر في قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحجاج بالضم والحجاج والحج في اللغة القصد
وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية
بمعنى العلم او حال من المفعول الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركا
[illegible] معتركين لاسناده الى ضمير الحج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون

النسك بالضم عبادات [illegible]

حالا من بيت المدر والوبر يعني الابصار او مصدرا اي يتحرك اعتذارا كالم يحتج الى ما ذكر
والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك حيث نسيم
رضيحي للمحيين الماء وضمير منه راجع الى المختلفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الارض
اعطاء انضارته باضافة الخرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على
الابتداء وخبره هلك والمكافي في الاصل المستقبل في الحرب بوجه يسر او شر
ترشعا و المراد به المعارض والنطي نار والباء سببية متعلقة بهلك ومن
سخطه اي عدم رضاه مستقر في موضع الصفة للنطي لا لغو متعلق بها والاول في هلك هلكا كما
في سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
ويهلك الحرث والنسل في صورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل
ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في اخر الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك والاطار من اطار العصفور من الزرع
والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة
رعد ينقض معها شقة نار لا تمر بشيء الا احرقته والاول هو المناسب هاهنا والسماك
اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر يسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازله
ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي
سمك السماء بنى لنا بيتا فعلى الاول سمك مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل
بان يكون لواء الشرح حينئذ منصوبا على المفعولية وهادي الرشد اي واجد الطريق
المستقيم والغي خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الصفة
قرة العين اي ذات قرة والقرة بالضم وبدونها البرودة فاتقول منه قرت به عينا بالفتح
والكسر قرة وقرورا فيهما رجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو

بافاقة
الانضارة تازه كردن
عنده وقدامه
سلكا
والطار
اسم لكوكبين

خير كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم
في البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه
كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة وفي السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك
يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى
وقري عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى
الجوانب رجاء من يجيئه وتقيم شعائره كما ينبغي والابتسام كا ... كالتبسم اول
مراتب الضحك وقد يتبسم لغضب والمتبسم كالمتهلل البشر واقبل نقيض ادبر والاقبال الدو
والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثا والضمير في علاه راجع الى الخليفة في المجد والشرف
وارجاعه الى الدين تكلف لتعين رجوع الضمير في المعطوف اشني فاصبح الى الخليفة
وهو مصدر ... من العلو لانه في المكان بخلاف العلاء وهو في الشرف قال الخطيب يمدح عيينة
بن حصن حيث غزا بني عامر فادرك ثاره ابنه مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم
بخسارة وبعث لذبيان العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع
من الثاني يعلى كما انه من الاول يعلو كذا القياس والشايع في الماضي علي بالكسر وكانه على
يعلى من التداخل على لغة من يقول بقي يبقى يدعوه الورى جر اي ان جعل بمعنى
صار او كانه حال ان كان بمعنى دخل في صباح ريثما فعل ريث ظرف لغو وما مصدرية
اي ساعة فعلهم في المغرب امهلته ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون
ما كقوله لا يصعب الامر الا ريث تركبه في الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد با
العين الجاسة المخصوصة وان يراد عين النعم من ملك والملك متعلق من الالوكة
وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول تقدم اللام على الهمزة
فصار ملاكا ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك به لانه

واسطة

١٧

واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل الالف من الميم
وباب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب و
العجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون
مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكّن تمفعل كتمسكن على ما توهم تعليلا
تمكّن وهو ظاهر والمجاهد الذي يبذل الجهد والطاقة والدنيا تانيث الادنى
من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دُنًى كالكبرى و
الكُبَر واصله دُنَوٌ الاقرب في تعريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت
الفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين
تتامل الغياث اسم من اغاثه واسمه غواث في المصادر الاغاثة فريادرس
خواستن وفرياد رسيدن وكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية
لقب والعلا التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجوانب
والمشرقة اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل في شروق
الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغِصَنة بكسر الغين وفتح الصاد
والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والغاية القصد وفي الكلام كناية وتخييل
وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن جلال
وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والجواب
انه هو الجص ايضا كما في التلخيص لابن جلال العكبري فهو مشترك بين الجص
والحائط والبنيان الحائط اشرفها اشرف عقيب ما قيل في المصادر الانفراح
وبرام شده والامطار انعال من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا
بفتحتين وامطرها الله وقد تستعمل مطر وامطر بمعنى والسحائب والسحاب

فينبغي ان يذكره في فصل الميم من باب النون

والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الفاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه متقيمة في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الاية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول الجمهور النحاة ان احدى فائدتي لام الابتداء تخصيص المضارع بالحال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره وما وسمت على البناء للمفعول اي جرت ذا سمة وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي بر محسن اليهم بايصال المنافع برفق او العلم اي تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ذلك اي قوي اتصافه بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع الضم الضاد وكسرها وسكونها كتفعل وعضد كلبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وهز منه عطفه اي حرك بعض جانبيه على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض النشاط والارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك احد جانبيه والاول انسب ثم هداني عطف

على

على نعم الجاني والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين
يهديه هدى وهديا وهداية بكسرها فهدى واهتدى وهدى الى سواء الطريق
لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد وهذا في الكتاب
العزيز على ثلثة اوجه متعدي بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله
الذي هدانا لهذا وبالى نحو هدانا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره
ان رح والمحقق في حاشية الكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة
الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله
تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة واراءة الطريق
الطريق فيسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مثل انك لتهدي الى صراط المستقيم
والى القران مثل ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده
كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام والصلوة
يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا
وعن مؤمن من آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون
وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل
سبحان علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا
ذهب وبعد لانك التبعيد فيه سحقه عما نزهته عنه او من السبح بمعنى
الفراغ من الشغل كأنك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه
الله تعالى لفظ براسه مخصوص به جعل علما ~~للتنزيه الله~~ من جميع القبائح
لازم الاضافة اليه بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصحى وقد يستعمل
سبحان عند التعجب والتشر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب لعدم ...

التنزيه

شيئا ما الكشاف

سبلنا

اتبعوني

نزهه ١٢

التنزيه البليغ

ولما قصد ان يكون لتنزيه الله ... كان البليغ ... ١٢ منه

عنه من المنزه فكأنه قيل يا أبعد من هذا فتارة يقصد التنزيه البليغ أصالة
والتعجب تبعاً وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه على أنه مفعول
مطلق متروك إظهاره وتقديره أسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل فسد
مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها إليه أعداؤه
وخصوصها جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الإعراب وقعت
في أثناء الكلام لنكتة التنزيه به على ما صرح به الشارح في أواخر باب الإنشاء
والسواد الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف الجيم جمع سجل بفتح
السين وهو الدلو إذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض لشيء الأمر
بالنهوض إلى القيام لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس
والخيل الفرسان أعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله
في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن أن يستعان منه من استعانة
بجنده من الخيالة والرجالة على أعدائه في مطلق الاستعانة وذلك إشارة
إلى الترجيح ولكونه إشارة إلى المحقق الأوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف
والعاثر المنكر من فتر يفتر فتوراً والسنوح الظهور في بحمد الله أي ملتبسة
ما جمعت عقيب رجوعي وإضافة إليه ما ذكرت متلبساً بحمد الله كنزاً
منصوب بجمعت لتضمنه معنى الصيرورة مدفوناً هو صفة كاشفة للكنز
لأن الكنز المال المدفون ومنه من جواهر الفوائد بيانية وليست في مثل
هذا المقام زائدة للتأكيد كما توهمه الجوهري إذ لا يجوز إسقاطها لإخلالها فما
منها أحد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص لئلا يلزم تسلسل التقديرات
وهو صفة لكنز المكنون المملوء والتحفة ما تحفت به أحداً من البر واللطف

١٩

والجمع نحو ان العلية فعلية من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه
يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعها
سدد والثنية فعلية من الثناء بالمد وهو الرفعة والملجأ والمعاذ واحد والملاذ
وهو الملاذ والحصن حصين من الحصانة والباء في بالخلان للقسم والخلان
جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص
والاخوان جمع اخ ويجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل
الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والا
الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعون اي يجعلون مصاحبا
بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله
صاحبا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له
واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صرح به
الشقاوت فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحقق في شرحيهما للمفتاح في قول
ان عرسان كرمك ان تراخت منيتي ايادي لم تمتنن وان هي جلت
كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة وهذا جواب
بما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة ما عنيت والكلفة
في العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت العناء
على ما هو مآل المعنى ... غاية الوسع في احتماله للوجهين ولو قرئ عانيت
من المعاناة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتفرع الى الله اذ استكان
وتذلل اليه طلبا للمعروف وكذا توصل وفي المصادر التضرع زاري كردن والتنكب
عن طريق اي عدل كتنكب ودخل والبين من الابانة وهي الظهور ... الى المحصول
والمبين

بما عانيت على ما في بعض النسخ

المعصوفون بالصفات المذكورة لعمرك اللام للابتداء وحذف خبره وجوبا
لسد جواب القسم مسده تقديره لعمرك قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء و
لا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لرب
العمر وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس والقمر ونظائرها اي ورب الشمس
او يمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون
الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات ولا يسلم من التأكيد القسم بالله
لوجوب البرية وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد
عليه ان الحلف بغير الله تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم
بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام
ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم عن
ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما لان احلف بالله فآثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود
رضي الله عنه مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به ولهذا شاع
بين العلماء كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا اجري على رسم اهل اللغة وكذا الطلاق اي القسم
على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضي القلة غالبا والمرام
مقصد رميمي من رام روما ومراما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين
قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه
كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا
كان الطالب لنيله كثيرا فيفيد نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا [illegible]

لي الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة
اي الحق المبين قليلا او غالب فالبه لان الحق يعلوا ولا يعلى عليه ولو ابقي المصدر على
معناه الحقيقي لكان اظهر اي لي الحق المبين قليل طلبه والطالب والطبع والطبيعة
السجية التي جبل عليها الانسان والد شديد الخصومة فالاضافة في قوله تعالى
وهو الد الخصام اريد بالخصام المخاصمة المخاصمة بمعنى في اي شديد الخصومة
في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الذي للمبالغة وما نقله القاضي من ان الاية
نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه
رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية ينافيه قوله تعالى في
حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة والكن فانتم اكان تلت المذكور
كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على
قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها
وطئت الجواب للقسم اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم
قوتلوا لا ينصرونهم وان اراد جعل الجواب مختصا للشرط بقرينة الفاء
فهو مخالف لمذهبهم حسب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء تكون اللام
حينئذ زائدة لا موطئة للقسم كما في قولهم لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح
من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب
انك تقول هذا رجل حسبك يوصف النكرة به لان اضافته بمعنى المحسب لكونه بمعنى
المحسب غير حقيقي كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفى وفي الصحاح حسبك
درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده
قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء

نعم انه اكثر استعمالا في الحمد كما صرح به ابن الاثير في النهاية والمزيد العظيم والاجر
الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال
من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التبرك بالتسمية
على وجه التيمن متبركا بحمد الله فلا تفاوت حينئذ بين التحميد والتسمية في التعليق
بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن بها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة
ظرف مستقر حال من فاعل عامله المقدر وان جهة التبرك هو التيمن بذكره ودلالة
على ترتيب علمه الله والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي
التلويح ان يجعل قوله متيمنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل
التيمن كما هو الحق الحقيق بالقبول وعليه القول انه يقدر الفعل المخصوص هو اعني
اتيمن ونحوه وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بها ولهذا التزم
حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون مستقطا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية
على ما في القران اذ لو اتى به فيه تخالف تسمية من شرع في غير القران ولا اشعار
بانه موضوع ينبغي ان لا يتلفظ فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل سلكنا
تلك الطريق ولفات ذلك الغرض ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدير
الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتداء وانتهاء بالتسمية احسن
بالمقام وادخل في تادية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع
اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحسنه الشارح لكن لما تعذر ذلك تحقيقا
ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع فيه ملصقا بها كما في الابتداء حيث اعتبر
تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث

البشارة لا لان المقدر فعل التبرك وقد يشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام
في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت
جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل
على وجه تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال
الظاهرة وهو في حيز المنع فليتأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا
فنسبة الافتتاح الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الحكم
واعراض عن ذكر الطلب وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح
به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة لا لان
الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن
اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسب التأدب لانه يفضي الى جعل
اسم الله تعالى آلة والآلة لا يكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها
يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للكرم بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر
ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل اولان الاول محمول على
الحقيقي والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد بهما على تقديم
التسمية واحتياطا في العمل لان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من
اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا اثبت التعارض بين ظاهري الحديثين و
احتيج الى التوفيق ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه
تعالى [illegible] اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بها بعد موجب
اي [illegible] الى تعليل الافتتاح بالحمد بعبارة اخرى فقوله اداء مفعول له للافتتاح
[illegible] عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اواخر الكتاب فكيف

ان نسبة الافتتاح اليه مع تاخره

يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت
شيء ليس به واجيب عن الاول بان الوصف الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط
العتيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان بالافتتاح
المذكور فهو مقصود في ضمنه قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله
تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد ولا يخفى انه اذا كان المقصود
ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح
بالحمد بالاداء ايماء الى هذه النكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس غير لازم
في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه
الطريقة وقد يجاب بانه تعليل لافتتاحه باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد
ويرده الذوق الظاهر في تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا الافتتاح
وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد كما يحكيه بلا علة وجعل العلة للقيد
يأباه الذوق السليم وبان الشكر وان حصل به والحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم
الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد جدا نعم
يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر
على ان معنى الحق ههنا مثله فما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الان
وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول
القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع
موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس بصدد
الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر
ومعنى الحمد لله الحمد لك يارب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه

بالجميل

يا بجيل

واجاده بهذه اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت

اليه لان الصيغ المذكورة اخبار في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات

النقل في كل مثال مما يحتاج فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه

يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم

الله اليه ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول

وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه

من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي كذا الانسب بهذا الوجه ترك

التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى بيان

لشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمن الحمد معنى لا انهما متحدان

حقيقة ذاتا كما لا يستطيع عليه والمقصود على التقادير ان المصلي ادى شيئا من الشكر كما

هو حقه بصفاء اعتقاده وخلوص طويته فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة

الى من تعني لحق شيء من الشكر ان لم يقدر على ان يشكره حق شكره هو الثناء

باللسان اورد عليه ان قيد اللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام

لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والى ما عليه قصد

الشارح واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلته

قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الخ وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء

على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز منه الذي قيل هو المسمى في

اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق

ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير

قوله تعالى واذكروا الله وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم

مطلق نعم ذكر في المجاز ان الثناء والكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام بالامر اللفظي ربما
يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد اللغوي باللسان وقد
قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت ما ثبت
ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم
على المجاز في الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك
ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد
قصد التعظيم ايضا لما ذكره من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما
فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولهذا
يلزم هذا الى حد ان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالحمد اعم
من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود
عليه جميلا [illegible] او يتصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب
كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به واوجبوا اختياره على المدح
بانه مشروط بالاختيار الذي هو القاعدة اللفظية في اصول الدين دون المدح نحو قولهم
مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب
الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل
ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت نسلم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا
اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس باختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر
في علم الكلام ولو سلم فليس من قبيل الافعال قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدأ الافعال
الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد

قوله

يقال

وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما

المصير الى ما ذهب اليه الآخر من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على

تلك الصفة حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم بعض الحنفائي فما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية

كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او

تقدم الشيء على نفسه فتامل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى

الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا

خبر والفعل بعده اعني تعلق اه في تاويل بالمصدر مبتدا كما صرح به الزمخشري في قوله

تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح على ما في الصحاح ثم الجملة اما استئناف

او حال بلا واو او اعتراض ويبقى ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية

انما يكون بين المتعدد ولا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ او بمعنى الواو

وكون ام بمعنى الواو غير معهود وحلها بالرجوع الى تصحيح التركيب بملاحظة ان سواء

في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط

المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثال او الهمزة وام مجردتان

عن الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة مستعملان فيما لم يتعين

حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء فلو

انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الظاهر في قوله تعلق راجع الى

الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب كالتة في المعنى

يكون من قبيل قولك الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى

الحمد فستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل صفة ذاتية والفواضل جمع الفاضلة وهي

ان صح الاستناد لزم التسلسل على تقدير كون العلم الصادر بالاختيار مغايرا عن العلم المسبوق بالاختيار لان العلم غير لازم للاختيار ولا بد من للعلم المسبوق بالاختيار ~~[illegible]~~ من العلم المسبوق بالاختيار وهلم جرا وان كان علم الصادر عين علم المسبوق بالاختيار فلزم تقدم الشيء على نفسه وهكذا الاعتبار في القدرة تامل

المزية المتعدية والمراد بالتعدي مجرد التعلق بالغير تحققه وجريانا لا الانتقال أعني
اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يصح الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري
البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل اه فان قلت لم اخر الشكر
وبين النسبة بينهما وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد
وقد فسره كان مظنة ان يقع في فهم السامع ان الشكر هل هو هذا تفسيره وبين الفرق
تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وتنبيها على ان المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر واقع في
مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاق الذاتي ومعنى
الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد معين على الصفات الذاتية مع
صنع الافعال فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم ان يلاحظ ههنا
حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والآخر من التعليق
بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف
في بعض النسخ قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه
علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما
لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع على معنى الجهل بالوضع وعدم استعماله عليه انه يجوز ان
يطلع على اعتقادات الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون
المبني بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير
وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد
التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عنه بقوله يقصد به فليفهم قوله
بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح
كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله اي اه

اعتقادات

هو اعتقاد المحبة بالجنان عطف على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بما يدل على
ان مجرد ذكر اللسان او العمل بالاركان لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه
افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد
التصديق جازما كان او راجحا ثابتا ام لا وقيل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان
الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد الصفات بصفة
الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة فان
المحبة في العطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر
في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما
يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من الله
على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي
نظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها
كما لا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال
المحذوفة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة
المستفادة من حصر القصر في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في
حال وحدة لا مع غيره نعم النعمة اي الانعام بها اذ اللغوا افضل من المزايا القائمة
بالشخص متعدية الى غيره على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف
وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام
فلا يتحقق [illegible] هذه الصورة [illegible] للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم و
فان [illegible] الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف الوصف بازائه حمدا وقد اشترط
كونه [illegible]

ما شكر ولا يدافعه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل بالاركان
الثقافة

اختيارية المتعلق في قلت الشجاعة قد يطلق على ات رقا تلك الملكة ابعو كما الخوض في

المهالك والاقدام في المعارك وهو المراد هنا والله اسم للذات المراد بالاسم

هنا ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع

تعقله وحيث لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في توجيه تعقله تعالى

بصفات الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي

الممتنع تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص على

انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان

منعكم غيرها لا لهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على الحقيقة وقد يقال على

الماهية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثاني وهو مستعمل استعمال

النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات

سبحانه الوجوب الذاتي الذي يشير اليه مطلق الوجوب لاختصاصه ولانطوائه

على سائر صفاته لانه مبدء لكل كمال ونوال ومبعد عن كل نقصان ثم استحقاق

جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه تعالى توطئة لما يذكر من وجه تعليق

الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد ولذا لم يقل المحامد

قوله على تحقق الاستحقاق اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا من حيث انه

موصوف بصفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من

حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام

بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعلق امر باسم غير صفة يدل على

منشائية مدلول على انه ان سلم ذلك فانما هو فيما لم يكن مبنيا الاستحقاق من الذات

وقد صرح جهتها بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل

الحمد للمنعم

الحمد للمنعم لامن ان يتعلق امر باسم يدل على منشائية معلوله وذكر وصف الانعام
بحوداعا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يعرفه ولا يعرف على ان لفظ الله تعالى
لما دل على ذات متصفة بجميع الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات
في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق المخصوص الدال
على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سأل
بان هذا الايهام لا يجدي اذ لا الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا انما تعرض المصنف
لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض اه لحصول نكتة اخرى وهو ان الاستحقاق
الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه في حواشي الكشاف
فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك لكمال التصريح
بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل
ويمكن ان يجاب بان المذكور هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير
الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق
بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق
الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد
يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه لو قطع النظر عن الذات كان مستحقا لجميع
التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف
مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل اى النعم لا يقتضي ان لا يستحقه المعبود
لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به اه سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد
الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كما ذكرت يستدعي

سابقا

السيد

الاستحقاق الذاتي

نكتة ولا حاجة في ذلك الى الاعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد
مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد
الله يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي العدول
عن موضوع الا للقار والحمد كان فيه لانه مبتدا ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما
هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد
ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي
اهتمامات شان الحمد وا راد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة
المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره
في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه
بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى وله الحمد
[redacted] في السموات والارض الاية وقوله تعالى في سورة التغابن وله
الحمد لما يغير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الاية مع ان المقام مقام الحمد و
والجواب منع ان المقام في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى
واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى
على ان صاحب الكشاف اشار الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات
التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في التغابن
بانه قدم الظرف في قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص ثم ذكره من اقتضاء المقام
تقديم الحمد لمعارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام
منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الله كما في الحمد لله لا مانع
من التقديم مع وجود المقتضي ان قلت ثم ما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت

المصطلح

الظرف فكذا

عبارته ههناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الى الاصل بالتقديم
فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجي من ان المخاطب بالجملة القصرية
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكر
فيما سبق قلت الوجوه المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي
ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد بان فيه اي في الحمد لله تقديم الحمد وهذا اعني ارجاع
الضمير الى ما ذكرناه هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجرى الصفات الربوبية والانعام
بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به تعالى وانه به حقيق
في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما
هو اهله وبهذا يظهر الى اخره اي تصريح صاحب الكشاف بان في الحمد
لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر انه ليس بمعنى الاستغراق بناء
على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم
اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في المنافاة فيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال
وكل منهما يتعين تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا يصح ترجيح
لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافات اختصاص
الافراد وتلك القاعدة ذاتية ومنافة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص
الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى
على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ومنع الاستغراق
بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من وجه
هو الفرد المنتشر في ... وما ذكره من ابطال التعليل
السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قدرا ونبه
على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت ...

قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فانه

فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما الله تعالى و

انتفاؤه من غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني بلفظه

في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق

النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع

كونه مرادا في المقام واما المنع الاول فظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخر الذي هو

منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصر في المعنى

فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه يفهم

كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الذين عللوا بما ذكر وا كون الحمد

في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا قول

صاحب الكشاف في قوله فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد

بالتعريف اللامي في الجملة لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله تعالى اولئك

هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس

الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين

آه فانه اراد بمعنى التعريف هاهنا احد صوره حيث ردده بين العهد وغيره ويجي

تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام

الكشاف على ذلك وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما لكنه

هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مودى اللام وانما قلت الظاهر هذا

اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق

لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراي وهو مستبعد من ملك النحو على ان

فالظاهر

اي المعهد الخارجي

من الناس

المفلحين

٢٧

في كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل
البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع اللفظ للمعنى لا يقتضي ارادة
ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق
لبيان كون الحمد مختصا في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة
هنا حقها ان تذكر ايضا كذلك ليلائم سابق الكلام ولا حق على ان ما
ذكره في شرح الكشاف على الوجهين الاولين بان يشعر رجحان كون اللام في الاستغراق
في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ولم يرد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما
هنا بما ذكره وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورود ما ذكره
ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام هنا مسوقا لبيان ان
مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان
اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام
على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا
ينبغي تشريف كلامه وارد على ان في ما اورد فان قلت من اين يعلم منع صاحب
الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت تبين من قوله
وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في
بعض المواضع الا ان اصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف
الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف جار
هنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق هنا في مقابلته والمشهور
تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف
المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال

هناك

بحث قال صاحب الكشاف وهو تعريف الجنس
والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم

على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لا لانضمام الاستغراق اصلا ففيه
ايضا تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في صورة القصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق
اصلا مع انه يمكن دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان
قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض
لانضمام صحيح لا الاستغراق ولا كذلك لشيوع ارادة الاستغراق في المقام الخطابي
قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق لا كناية على علم يدفع هذه التوقفة
ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كناية على علم القرينة المجوزة
للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا
فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على
اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة
الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده
وكذا المراد في قوله اختصاص الحمد دون ان يجوز اختصاص الحمد بحقيقته حصصا بحث
ذكره مولانا شمس الملة والدين الغفاري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على
اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه
وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام
لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات
الجنس للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال
السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصها بمعين نحو زيد جاء وعمرو
ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها
لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص

لم يجعل

الغفاري

الثبوت

الثبوتية في صورة التغابن ونحوه بل الظاهر ان مراده بالاختصاص صحة قوله ههنا لم يدل الدلالة
اختصاص الحمد وانه يتحقق الثبوتية فلا ينبغي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على
الثبوتية فلا ينافي لما فاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتية مبني على التاويل
ولا ضرورة ههنا مع ان الظاهر مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب لا والتاويل كما به
الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القران ثم غيره الى انزل
لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله بل على ان الحمد اه كلمة على
متعلق بمحذوف مبتدا او محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر
ولهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الجار على قوله ان افعال العباد يدل
على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل
له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب الى
ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما ساد سد الفعل فلما قال بالتخصيص علم
ان الجهة الاولى منتفية وان الجملة هي الثانية والعدول الى الرفع للدلالة
على الدوام والثبات اه اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا
ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم
بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان
قدر باسم الفاعل فلانه يجيء الحدوث بقرينة تحقيق الظرف فيكون في حكم الفعل
والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها
فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على
ان لنا ان نقدر اسم الفاعل عاريا عن الحدوث ونقول يكفي الفعل في الظرف رائحة
الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت كما يخفى وقد نص ان رح غيا واخرا الباب الثالث منه

على ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح
فيما ذكرته بهذا دلالة بل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما
فيوما ان يقال احمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بحسب
المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتية لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك
ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب
البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة
الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اخترت الاسمية
والا فالفعلية كما صرح به بعض الافاضل والفعل انما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره
عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وهما حاصلان في الفعل وهو ان المحققين
صرحوا بانه يقصد في المقامات الخطابية عند قولنا فلان يعطي الى الاستغراق
كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه
المصدر هنا كذلك قيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي
لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد محال لا يحسن بل لا يصح وهو
ظاهر قوله نفيه نظر يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون الفعل
تعريفه زيادة معنى هو الاستغراق في العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف
لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب
واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة واللام موضوع للاشارة
الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي [illegible] بان مراد المعترض عدم
ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال ما ثبات [illegible] تكميل الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم

اتعاب النفس

ايسر في مشقت

فكذا لا ينوب مناب ما لا يدل على الاستغراق

عطف تغير فاثباته بتغير الدليل

لا عدمه

٢٩

اعتبر بعض في التحقيق وعند خفاء قرائن للاستغراق اراد بقرينة الاستغراق باهنا

اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس

يجوز ان يعم في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او لم توجد

كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامة ما قال الفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة

المجوزة وكونها كثيرة على علم واعلم ان جنس الكلام ههنا على مذهب صاحب

الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد صرح في المفصل في بحث اللام

في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق

على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله

لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لا

لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعماله

فيه من غير قرينة او توقف العهد والجنس عليها او على ان اللام لا يفيد سوى

التعريف آه خلاصة ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل

عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي

بقوله والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه

لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد الآخر

فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم

مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خلو عن ذلك فلهذا رده قلت

قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما

اشار اليه سابقا على ان التحقيق لا يد يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله

سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام

الجارة لا الاختصاص حقيقية وتلك الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي ههنا

بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام

الى اخره منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام

كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس

الحقيقة او الفرد المنتشر فاذن لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال ههناك وضع اخر للمجموع

بازاء المعهود لانا نقول فلا يتم الدليل المذكور وحده لكون اللام للجنس بل ينبغي

ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج

الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشيرت اليها

ههناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان

في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن

حصة من الماهية معهودة فان لم يكن ههناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث

الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني

فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث

الوجود ومقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمد على الجنس لاجل هذا ويكون امرا

مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن الترجيح لعدم الاحتياج

الى الاستغراق الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام

مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف

مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لاجل

وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد على ما نعم الظاهر انه

ظرف مستقر خبر للحمد بعد خبر ليظهر تحقق الاستغراق لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه

وبانه على

ونبه عامله تنبيهاً على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل
فتدبر قوله فقد تعسف اه وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين
وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء
عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما
ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان
كانا فصيحين في انفسهما لكنه لا يلطف لبيان ما علم بانه علم مدحاً وههنا وجوه
اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم بمنزلة المصدر عطف على الموصول وذلك
لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه
مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف والثالث ان يكون
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى الموصول كل تعسف اما الاول فلعدم
ندرته دايماً الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف
الضمير المبهم بمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف
خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله احكم من مكن بالضم مكانة اخذ
مكاناً يريد ان الحمد على صفة المنعم انما يمكن في التعلق كما دل عليه تعريفه واما الحمد
على نفس المنعم فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة
عن الاحاطة اي ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء لعموم الامرين علة واحدة
لحذف مفعول الانعم وتقريرها ان التعرض للمفعول لا يخلو اما على سبيل
الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر
الى الاول والثاني الى الثالث ... لقصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم
من ان يكون حقيقة كما في التفصيل او ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء

اد اعطاء كما في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذا توهم احد

انعام مطلق الجميل الشعور والادراك ايماء اي اعتبار القصد في الخواص والمزايا علي

تقرر عندهم فهو اي في تشرحاي واحد د توهم المخالفة وهم ثم ان التعميم اختصاص

فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون اخر واختصاص الحمد علي انعام دون اخر

ولا يقدح في التوهم افادة تحقيق الحمد علي اسم الذات الاستحقاق لجميع الا وصف

المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر وسيجي الحقيقة

في بحث القصر ولذهب نفس الخ كل مذهب ممكن الظاهر ان كلمة

هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة فالمطلق

المذكور فيكون هي ايضا علة عدم التوصل للبعض واما جعله علة مستقلة فرد

عليه ان ذهاب نفس السامع الي ما يمكن يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز

ان تجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل المنعم منزلة اللازم بقطع

النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل

الانعام الي الله تعالي علي وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا علي جميع

الانعامات ويمكن ان يكون مرادا الشارح في هذا المقام ثم اشار بقوله ثم انه صرح ببعض

النعم الي اخره شروع في شرح قول المص وعلم الي قوله فصل الخطاب فبين اولا

علي الاجمال ثم نزل اجزاءه علي التفصيل حيث قال فقوله وعلم الي اخره وثم للترتيب

في الاخبار كما يقول بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان

الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم

متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجي في مبحث الفصل والوصل زيادة

تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح النوعي مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم

النعم ... اذ الاشارة

ناظر

تحقيق

تعليق

مطلق

احدهما اشارة الى التعظيم ... والآخر اشارة الى المعجزة ١٢

التصريح بالمنعم به ولتعظيم الاشارة في الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان
ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المبين لها ونعمة المعجزة المصدقة
له ... وتلك النعم بعينها هي الاصول والمراد بالايماء اي الاصول الايماء والابهام
حيث انها اصول او يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد
منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع
من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد
ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم تكلف في كون التصريح بوجود
ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تنبيه الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل
كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء للمتعلق الرسول ثم تغيير
الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معادنهم ليست كاصالة تلك النعم صريح
خلافه قوله تعاد نون استيناف جوابا لسوال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب
قوله وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل واحد بحيث
يعلم دلالة كل منطوق على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتاب مشقة لا
حتياجها الى ادوات تعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء
حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله هو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فاللوم
مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا
ما يتميز به النوع نوع الانسان ... لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به
معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان هذا الاجتماع شروع في بيان

اصلية نوع القوافي ونوع البعثة والمجازات لينزل عليه ما ذكر في الصحيح و
ليبين المناسبة بين ما ذكر في الصفوة وبين ما ذكر في الحمد ثم يتفرع الجميع عليه ضمير
عليه يرجع الى المعاملة والعدول باعتبار ما ذكر او الى العدول فقط لاتيان
الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا تناول بالافراد ومع ان مرجع الضمير المعاملة
والعدول اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها
حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد وملاحظة تغيير المعاملة بالعدول ثم ان
النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد
ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء كانهم جعلوا
بمعنى المغايرة قوله بل لا بد لها من قوافي كلية اي لا فراق لها منها من قولهم
بدده بددا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق اولا عوض لها منه
البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالنفي اعني لا على قول البغداد
يين حيث اجازوه والا لطال جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجرى
المضاف لما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام
لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين
الاسم لكونه مضارعا للمضاف من حيث تعلق الاخر منه زيد وجعلوا متعلق الظرف
فيما يلي الاسم فيه على الفتح كما في نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت
لها وقوله من قوافي خبر مبتدا محذوف اي هي او البد المنفي من قوافي كلية
وهذه الجملة الاسمية المنفية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز
ان يكون من قوافي متعلق بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوافي وقد
اشار الشريف قدس سره في اخر شرح المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال

باللام

في قوله

في قوله لا تلقى لان ربه ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل
هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظائر هذا التركيب قوله وهي المعجزات
المعجزة امر خارق للعادة اظهر الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه
وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة
على صدقه في دعواه قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما
ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح لفتح باب الشريعة المشتملة
على السعادة في النشأتين ولانه باق على كل زمان دائر في الالسنة على
كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام
للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله
فصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل
اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء
فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح
كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء
لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار
ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا
وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار ان فاتحة الكتاب البيان المذكور
ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وبهذا القدر يكفي براعة
الاستهلال ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر
بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان

هو الامر الثاني اي ذكر في الشرح في اوسط الباب الثامن ان ذكر الخاص بعد العام
انما يكون تنبيها على فضيلته ومزيته وان كان ذكر ذلك الذكر بطريق العطف دون
الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه
يشير الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث انه يمتنع عن الدخول تحت العام
قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه
بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه واين ذكره في اوايل السورة
المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وفيها نعمتان
جليتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول
بان مع الفعل قوله مالم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا
ولا ضرر في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه
كيف وقد وقع الاختصار الذي عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان
من افعال القلوب لكان المفعول الاول على الثاني اذ هي من دواخل المبتدأ
والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا المفعولين وان علم
منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل عنه بدل البعض
من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم
لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل
الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ذلك مع توهم ان المراد بالتعليم
تذكير ما نسي تجوزا كما سبق مثله وعند الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم
باجتهادنا وقوانا قوله رعاية للسجع آه قيل عليه يحصل رعاية
بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر والكلام في تقديم

من البيان علم

من البيان في هذا التركيب الذي قدم [illegible] فيه وعلم ان فيه ايضا ارتكاب خلاف
الظاهر وهو تقديم المنقول قوله خير من نطق انما اختار خيرا من نطق على سائر
الصفات المادحة له عليه الصلوة والسلام لتناسب ما ذكره في الحمد من التوحيد لنعمة
البيان واختار النطق على القول كيلا يحتاج الى ان يقال انه عام مخصوص [illegible]
البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشرائع
المنتقون للقوانين اشار بتوصيف الشرائع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان
عليه الصلوة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات
الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى على ما فسر في الكشاف اي والى
ان ههنا معنى آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق
بالصواب الانبياء عليهم الصلوة والسلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل
صلوة الله فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا
بملاحظة معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث
بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على
اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسول مزيد
على عدد الكتب ثم مثل قوله ولفظ اوتي اه اما دلالته على انه ليس عند نفسه
فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتان الحكمة لا يصلح الا من الله
تعالى فكان قوله ترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغنى عنه
اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزة اه اراد بالمعجزة المشار اليها
القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه
عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر

الدليل لان المراد به ههنا اما الكتاب المنزل على الرسل صلى الله عليهم وسلم والعقل الدال
الذي يعجز عن القران خصوصا في اطار التعريض بان باقي الكتب ليست منزلة
الاعجاز واما ما يعمها وتشتهر القولية فالامر اظهر قوله فيفصل الخطاب البين
من الكلام الملخص يعد الكلام الذي كما قال في المختصر الخطاب المقصود من ان اضافة
الصفة الى الموصوف يعني من البيان بينة قوله يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه
لانه روعي فيه جميع ما لا بد منه في الافهام فالتبيين خصوصا يعني العلم والفهم وبهذا
عد تغييره واما الذي يعني الظهور فهو لازم واعترض عليه فان فصل الخطاب بهذا المعنى
كيف يتناول القران وفيه من المتشابهات ما لا يتبين لمن يخاطب بها ويلتبس عليه
واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ويحتمل تحقيقه
في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل ان معناه ان خطابه
خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام
والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب بتوجيه الكلام نحو الغير
للافهام ثم قد يطلب المبادي بحيث ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا
يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم قوله ويعني
فاصل قيل انفصال الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كالرجل عدل ان ثبت ما عليه اكثر المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر
في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا
الى معموله الذي هو له فلا يكون جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما نقله الشيخ في نسبة
المصدر الى ما تقدم فما هو له لا في ما اضيف اليه الا ترى انه لو قلت اعجبني عدل سلطان
ان جاني

وذلك نحو يا العدل العادل بل النفيه على حقيقته كان منسوبا الى ما هو نسبته حقيقة
ولا الطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبته الاتحاد اليه واما اذا قلت
ان جاءني سلطان عدل تعنيا بالتجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة
كما في اللطف نعم البحث والفصل على حقيقة على ان لا يركب تجوزا اصلا ليس بعيدا فتدبر
اصلها اصل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم الابدلت الهمزة الفا
لان قلب [redacted] الهاء ابتداء الى الالف لم يجئ في موضع اخر حتى يقاس عليه واما
قلبها همزة فمتفق كما في اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع
بدليل امليل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع
في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف
ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالاشراف فيجوز
قصد تحقيره من خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة
الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم
فلا يمنع اختصاصه بالاشراف وذلك فقد ينافي فيه بان تصغير التعظيم فرع
تصغير التحقير كما صرحوا به حفظ استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد
ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير [redacted] فلا يقال آل الاسلام وآل
مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا من له خطر قبيل ما ارتكبوا في
الاول التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملائمة بين اللفظ
والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسببه قلبه
الى الالف الذي هو حرف ضعيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا
لهذا النقص الطهار جمع طهر كصاحب واصحاب ورد عليه انه صح فعل

السلطان

العقلاء

ظهر بمعنى طاهر اشته حج في شرح الكشاف بان اطهار جمع كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع

فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حيث قيل ان جمع صاحب صحب

وصحاب .. وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور

اعني اجنادهم في دار ... ومعناه الذين جنوا على هذا البلد يا رحمن

يبنوها فقد قال الجوهري اظن ان مثل جناتها بناتها الا ان يكون هذا من

على ما يجئ في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع

فلا مخالفة بين كلاميه وصحابة الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه

صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب

لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها

بخلاف الاصحاب ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول

عليه السلام وقيل طالت صحبته وقيل روى عنه وقيل

رأى الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرف يحسب العرف

والظاهر ان المراد بها هنا كل مسلم مميز صحب النبي ولو ساعة والملازمة المفهومة

من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار منتفية ههنا قيل كان اهل الرؤية عند وفاته

عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا جمع خير بالتشديد اي صوره او

تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز

عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير

ميتا واسم تفضيل لا يتصرف فيه لكونه مشابها بالفعل ومعنى لا فعل التعجب غير المتصرف فيه

كما تقرر في النحو اصله مهما يكن من شيء ان مهما مبتدأ وقال في مغني اللبيب ومعناه

ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبر مبعد الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما

كثرتها

جمع جاني وباني

خاطلات

مميز

عاقل بالغ

همیشه ... موجود شود ... علم البلاغه ...

موجود شود ...

الاعلم البلاغه

35

يكن

على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له
وفائدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد
فالتقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء
اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند البعض على ان الاول هو الوجه ولذا اختاره الشارح ثم
ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن من شيء ... مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما
زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال البعض الافاضل
مراده بيان المعنى البحت وتصوير ان اما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان كذلك
في الاصل كذلك بل لا مساس انه يكن في الدنيا ثم حذفت الشرط وزيدت ما وادغمت النون
في الميم وفتحت همزة اما حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء لا
ينبغي ان يريد بالثناء على الرسول ذكر الصفات الا وهي له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدأ او يريد به مهما والدليل
على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال يجوز
تذكير الضمير الراجع اليه ... وتأنيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن سيعون
انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في شرح المغني واعلم ان ظاهره تتعلقات
الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثم اصل اما زيد فقائم مهما
يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه بناء كلامه على
المذهبين يبقى معه بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تحت الشرط
ويرد عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والا وجه تعلقه بالجزاء لان المقصود
الاصلي منه مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به ~~ههنا ...~~

جواب سؤال كيف يعد زائدا لان زيادة من في الكلام غير موجب وهذا الكلام مثبت فاجاب بقوله لان الشرط اه

الثناء

موقع ... في المختصر

هناك فائدة ...

اذ التاليف بعد الحمد لازم لو توقع شيء بعد اذ لا شيء ان القصد المذكور انما يلايم تقديم التعظيم
والملاقة لا تخفيف وتقييد شامل قوله لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان الزوم
الى ولا انما هي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله الشاعر اما القتال لا قتال لديكم
فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لا كليا وان كان الشرط اكثريا
ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في
اما تحقيق فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مرتبتها على الاصل وقد يقال لزومها الا انما
ايضا اكثري قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا او اللزوم مؤول بالالزام اي الزموه
لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللازم من المفعول له لا في قصد
لان اللزوم صفة للصوق والقصد امر مقتضيه حقه اي ادنية صفة القاصي فلا يكون
فعلا له على المعلل تم هو من جملة الشرط فالمحذوف فيها في المشهور زعم الظاهر ان قوله اللازم
مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا او لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان و
يلايمه هذا التوجيه قوله وما بعدها لا يتقدر الا مكان فان اللازم للمبتدا او لما كان نفس
كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لغاية ايضا ذلك ولما لم يكن تغير حرفيه
اما حيز لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ لا يدرك كله لا يترك
كله وقد يرجح مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر
وثانيهما الصوق مفهوم الاسم فانه يريد بلفظ المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى
الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان
كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فما المتوفى
فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزم لا [illegible] لما طرح بحيث لا ظهر
ان يقول يجب اذ لقا قال ابن المالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل

لتحقق

فلكون اداتي الزام التي يكون بكونها فاعل ... الذي يكون فاعلها

الفعل

لنيابته

على طريق الاستخدام ... اللفظ نفسه

الفعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول ان عرشيا اقول لعبد الله
لا تسقى كونا وكونوا في بواديه عبد شمس وهاشم قلت سقى كونا فاعل فعل محذوف
يفسره ما بعده سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله وقول ديشم
امر مشمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقطا سقاؤ ونا قلت لعبد الله
شمه ... والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معنا
لمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى
واحتج ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه
اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب
بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك الي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته
وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطف على المضاف السابق اعني
علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو
المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فيه يعرف
لايلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة علما بان يكون البلاغة
للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك
ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه
يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي
المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين
علم البلاغة والتوجيه الخليلي عن غاية التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموها

اي هنا اليوم حين اكرامك اياي امس وهذا باطل ١٢

كما علمي المعاني والبيان علم البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما كما
في افراد التفسير وهو ضابطه وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في
كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما نقل السيد في
شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعل ذيلا لعلمي البلاغة
وكذا السكاكي فلم يعده المص ثانيا براسه وجعل مع الفنين الذين هما المعاني
والبيان من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة
من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل
لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه
في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا نسلم دخل البديع في معرفة دقايق اللغة العربية بل الذوق
في ذلك كاف اذ به يعرف ما لا بد منه في الاول وقد والجواب عن الاول ان الحق في يد المص اذ لا يخفى
ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم ولما كان
متميزا ايضا جعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا
للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية ولاجل ذلك جرى التعليلان على ذلك
لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذلك يحصر
معرفة دقايق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان
لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة بل جعل طايفة من العلوم اجل ما سواها والظاهر ان افعل التفضيل
يعني اجل من العلوم ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه
فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة
الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد
القاهر وابن السراج والجزولي والرضي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لا تنفك عن الاستفادة

في الابتدائية

اذ لم يبق فيه فرق بين قولنا افضل القوم وافضل من القوم وانما وجب على مذهب سيبويه ومن تبعه ان

الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه مختصة بمعنى و

لا ههنا يتوقف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان اكثرهم الا ان يجعل

او ربما قصد به الزيادة على المضاف اليه ١٢

الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة ١٢ فاذا كان الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة

لما ذكر الواجب في هذا المعنى قوله وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل

المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله اذ به يعرف دقائق العربية اي اللغة العربية

وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون [illegible] الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد

هذا الايهام تفخيما بشانه قوله واسرارها تنبيه الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى

المضاف فيما لم يكن [illegible] لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق

التبعية والسر هو الدقيق جليا يعني دقائق الدقائق اسرار التعليق كما اشار الي رد عيون العيون

ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف

المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة لادقية

الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام

امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومنصبه وهي ان

دقائق العربية ادق دقائق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع

الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة

في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللغة بيان اجلية

هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونها ادخل في مدحها واخر في النشر ذي من

المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن ولي المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف

لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة

كما قصد به الزيادة المطلقة ١٢

اي بتعريف المضاف اليه ١٢

تفخيما اي تعظيما ١٢

اي الله فاسرار الدقائق

عليه في الوجوه قوله في نظم القران حاصل مده وجوه الاعجاز او من الاعجاز

لبحث احاجة المضاف الى تقدم المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم

القران اشارة فيكون مثل قوله تعالى ان اتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في

حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على

جوازه ولكنه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه

مقامه مثلا اتبعوا ملة ابراهيم او اتبعوا ابراهيم ورايت هندا فما رايت وجهها

بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال تقييد بمعنى

الاضافة لانها من معنى الفعل المشعور به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم

حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه

المذكور واما في ضربت زيدا راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو العامل

في هذا الكلام وهذا الكلام بقوله والصحيح الى اخره اي بطلان القول الاول اذ لو

العامل معنى الاضافة الطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء

معنى فلا يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث

التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا

اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا لان المراد

بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان

الدليل قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه

عنه فقط وكمي يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت

او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا

ان اللمي اولى واقيد ومعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو

قبيل ه

خود ضيعا حال از ابراهيم يعني الموضى اي حال كونه موضعا عن الباطل الى الحق ١٢

عاملها

الاضافة

فلا تحيفا

اي

اني

فهو اي سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة اي الجهة العليا التحقيق والتفصيل معرفة
قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الآني حاصلة من علم الكلام
فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في
قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى النوع
وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق من الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة
فيتناول الطرق وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرق الاعلى
لتحقيق اثره اي تابع النبي عليه السلام في طريق التوضيع كطريقة النبي عم فيتاز
نصب عطف على تحقيق او رفع اي اتخذ تنازع فيكون من اجل العلوم
لكونه معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف
الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه
الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن
بخصوصه بوجه ذاتي بل اقصى ما يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوع
مسائله وهذا انما يفيد شرف بعض الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون
من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو كان
تحسين الغاية لحسن ولو ادعي ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان
كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور
على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تعالى تقرر ان
المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به اشرف فالعلم بكمال القرآن اعني اعجازه
مع قطع النظر عن الجزا اشرف ولا استقلال وهذا العلم عند التحقيق الاتي في الغطرسة الا
بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فيكون من هذا

فهو اي يتبع النبي النبي مفعول ما لم يسم فاعله واخره منصوب على الظرفية ١٢ الاعلى ح

فهو يتبع طريقة النبي فعلى هذا التقدير يكون اخره مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ١٢

الذوق ١٢

اي الحكم ١٢

لا يستدعي كون معلومه ايضا ممنوع والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد بشرف

الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المستفاد من المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها

بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم ان المراد بالعلم

في عبارة الشارح ما يتعلم من هذا العلم اي المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام

ايضا وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر

على ما سيصرح به الشارح في قوله تحقيق الحال هو الاعتبار المناسب اصالة بالعيان

الى ان لا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما هو جوابه على ان افادة

اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله تعالى فان قيل

كيف التوفيق بين ما ذكره اه يريد ان كلام المصنف مخالف لكلام المفتاح منشؤ

تقرير الايراد ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد

بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح

به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان مفاد الادراك الى الذوق

في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ... والى السبب كما يشير اليه

قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس وتقرير

الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي

نفاه منه اصلا فرفع الوجه الثاني واضح ثم رفع الاول وانما قدم الجواب عن

الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب

كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة

بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احدهما مدرك الكليات في العقل انما طلق وحصر

سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة

ان استناد

ان المنشأ والادراك الى الذوق اسنادا والى سبب [illegible]
ولو بالذوق المكتسب منه الذوق جاء على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة
[illegible] ادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية
فان قلت صرح الشارح في تهذيب الباب السابع انه لو حذف تقييد
كون ضد الاكثر الشرط المذكور اولى بالملازمة للكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا لكنه يستقيم هنا قلت بعد
تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا
انحصار سببه الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار في الانحصار الاضافي
على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فضلا عن تخلل
الذوق او بالجملة لا يخفى وقد تغير النسبة هذا اي الى ان وجوه الاعجاز
هذا ذلك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم لا طريق اليه الا طول
خدمة هذين العلمين الا الطرق اي الى اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداد
يين لما فيه من معنى الافضاء او الظرف بدل من محل الاسم لا لانه مبتدأ اي في الاصل
وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي
من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا
خبرا والا طول بدل منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجوه
لا علم بعد علم الاحوال صور الكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين العلمين
المراد منه علم الاصول اي اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه لا بد منه في
في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة
معاني القرآن كما ذكره الفاضل في شرحه للمفتاح فالبعدية الاولى

على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني حيثية

غير زمانية ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر

مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اه

اختلالا في المنقول اشكالا في الاول فان عبارة المفتاح هكذا لا علم في

باب التفسير بعد علم الاصول اقرء منهما على المراد لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون

على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره

ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير

وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع على ما هو لا علم انفع

منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلق بعين النفي المستفاد

من لا علم نه اذ تعلقهما باقرا لا يكون قوله الكشف مقيدا بالظرفين

المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني ثم

متعلقه فنقله كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه

العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف

لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى الذوقي

العقلي بل المفهوم اللفظي الذوقي الذي هو المبني في علميهما هذا فان المفهوم

من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على

ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لحقيقة العلمين اصلا اذ انتفاء

اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الشعر عن معنى التفضيل

لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يذكر لك في عبارة المفتاح والجواب عن

الاول ان مبنى الحمل تعين في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون

من حسابهم

أي تعلق

تعلقا

الذوقي

عليا

من حسبا بهم

نامها شيء ولكن ذكر في العلم يتفرعون على ان القيد اذا كان منها كالعلى المعطوف عليه
فالتي عدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام
سواه والشيء ايضا قد يثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى يستهزئ بهم
والتعميم في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة متعلق
العلم دون نفي الايهام تقييد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل
التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة
اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل مترقد
الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود
اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى
الاوضح في الانفاعل في صفاته تعم اذ لم يترك احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو
قولنا الله اكبر وامثاله وقيل بهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام
رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من
شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثاله اكثر من ان يحصى واعظم من ان
يضبط بالقلم فمعنى الكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين يتباعدان في الكشف
من كل علم من الدابة فيه الكمال له نعم لا يمكن الحكم تصديق البحران السابق وهو
لا انفك من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سوال نشأ من الكلام السابق
فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت بهذا العلم كان مظنة
ان يقال يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقة
لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم
واسراره بما دون منها وما لم يدون ولو امكنت تلك الاحاطة بطريق الكسب امر الا

قد بنا

صاحب اي قطع

قوله تعالى الآن خفف الله عنكم ... یکی مسلمان از ده کافران ... بود ... یکی مومن از ده کافران

اليوم

مثاله

فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله ان ملاحظ
الحصر في قوله الا تحت علم عالم بالقياس الى المحيط بقواعد الفن لا لارباب السليقة
حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله الا بتقريب وان كان الحق عدم دخوله
تحت علمهم ايضا على ما علمتهم ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر
من الامرين وهو ان كما الكشف ثابت لهذا العلم وان الوجه متوقف على ادراك ارباب السليقة
متعذر وهكذا امعاني يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقة لمحارسة
في علم البلاغة او بسليقة ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل
بقوله لا متناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة بالسليقة
يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم
في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل
الجلبي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب السليقة
الصياغة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في
قوله لا امتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى لطائف هذا العلم اي الدقائق
والخواص المستفادة منه فالامر اظهر ثم على هذا التوجيه الثاني يكون قوله فلا يدخل
كنه بلاغة القرآن حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت
زعمت فيما سبق عدم التوجيه في التوضيح لاحوال ارباب السليقة قلت
ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه الجلبي
بقي معنا ان المتبادر الى ان المفهوم من كلام الشارح انه لو حصل الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان
الذين يوقنون بهذا العلم حق الحال التي يقتضي الاعتبار الفلاني يوجد ذلك

اي لا بمهارته في علم الملاحة ولا بالسليقة ١٢ بمهارته ١٢

التاكيد ١٢ كالحال المقتضي للانكار المنكر ١٢

لا يوجد

لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع ذلك ان يتوقف ان ما لا بد منه
في تحقيق الاعجاز متحقق في القران والامور التي يجب رعايتها مرعية حق
الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال
القران على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني
وهو انما افاد اعتبر في الخواص الافادة كما انه اليه في المفتاح ينبغي ان
يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القران
الا تحت علم انه محل تامل قوله وتشبه وجوه الاعجاز في النفس
الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن
اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه وان
التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر
في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما
ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق
المراد بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به
ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى
الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح للمجاز وهو مجاز عن النعمة فيكون ذكر
الاستتار على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا
التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل استعارة تخييلية
كذلك عند المصنف وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الزبدة للمفتاح ان الترشيح
انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي

ما فيه الكمية هذا الكار دار الحيثية كم يا دو يا س ١٢

والكيفية الكارقوية او ضعيفة او متوسطة ١٢

لانه اذا افاد الاعجاز خواص تراكيب التنزيل ايا المخاطبون فهم عارفون خواص تراكيبه فيحصل تحقيق ان لا يدخل كنه بلاغة القران تحت علم البلاغة ١٢

المذكور في الشرح وهو تشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة ١٢

والمجاز المرسل ان لا يشبه شيء بشيء من غير علاقة التشبيه ١٢

فان الطول مع يد لا يلائم الحقيقة وهو اليد فشبت للنعمة وهو المرسل لان العلاقة بينهما بين العلية والمعلولية ١٢

المذكور في الشرح وهو تشبيه وجوه الاعجاز بالعروس المحتجبة ١٢

او جعل يعلل يعني العضو ١٢

او جعل يعني على حاله ١٢

تنبيه

هنا واما المحقق [illegible] الآخر المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا

على اصطلاح المصنف [illegible] وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجي ذكره في البيان

ان ان عدنا النوفيق الآلهي قوله [illegible] الاستار لها [illegible]

تخفيفه وذكر الكشف ترشيح قوله والقران فعلان بمعنى المفعول [illegible] قيل القران

اسم [illegible] كالقربان لما يتقرب به الى الله وقيل هو في الاصل مصدر استعمل

في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمي به لانه يجمع الحقائق والاحكام واما

غير مهموز من قرية الماء في الحوض جمعه [illegible] او من القرى بمعنى

الضيافة والقران ما دبه الله للمومنين وقيل فعال من المقارنة لما قورن [illegible]

اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح يقال قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة

وقرآنا تلوته ثم الظاهر من كلامه هنا ان المصدر اعني القران جعل اولا بمعنى المفعول

اي المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على النبي عم وقيل ان يكون

نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام

المنزل على النبي عليه السلام بيان التشخص اعني جعل لفظ القران علما له بالايراد

ما يعتبر [illegible] في نفسه العهد في لام الكلام والنبي لكونهما معهودين عند السامع

وليس المراد تعريف الماهية القران حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر

الكتاب في المصحف كما في بعض الكتب لتخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة

والاحاديث الالهية [illegible] ونظمه تاليف كلماته [illegible] النظم في اللغة جمع اللؤلؤ

في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني ومتناسبة

الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها

على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وهذا اختاره الشارح وقد

يطلق

قوله قرأت الخ اقرانا جمعه وقرأت الكتاب قراءة وقرانا تلوته [illegible]

انه جمع الكمالات او [illegible]

من القرى قريت

فيه

بالذكر

المكتوب

٤٢

نسخه

ليطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعملا
بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح يكن عالمكذ بحسب اي
على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بالجر الجر فالسين فيها
والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله فلهذا اختاره
النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم دون الاخبار
وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ
هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيها اخص
ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر لا يحتمل ان يكون الاستعارة مكنية بان يشبه الكلمات
في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب
الكلمات في النظم بترتيب ~~الكلمات في النظم~~ بترتيب الدرر في السلك ويطلق
النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطايف انما احتمالها للوجهين على ان
يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلق مرادا وهي المبالغة
بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا وتضمنها تشبيه كلمات
القران بالدرر على ان يكون قوله واشارة بيانا للوجه اللطايفة لا اشارة الى
فايدة زايدة كما في الوجهين الاولين او يكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول
قوله تغمده الله بغفرانه الجملة دعائية يقال تغمد السيف اي جعله في غمده اي في غلافه
وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله
من الكتب المشهورة بيان لما كان تحت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه وا
ذا كان من الكتب المشهورة بانا لا نم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل

بلکه بس

فيه
المعنى الاصلي للفظ هو الرمي ومعنى التكلم باللفظ فرع المعنى الاول ولهذا لا يرد البحث الا

اللطافة
وهي الاستعارة المكنية والمصرحة

غور

المفتاح مشتمل على خمسة فنون الاول في الصرف والثاني في النحو والثالث في البلاغة والرابع في العروض وهاهنا مسائل في المنطق

ههنا الشيء الاعظم من جملة ما صنف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من
الكتب بمعنى الجمع وهو مما يعدي على بعض المصنفين برشد كما اليه قوام الكتاب الاول
في المقدمات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو حمل فهو من قبيل عموم المجاز
لان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض
تمييزا منه اعظم لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر
بين الاقوام وتقرر بين الخواص والعوام لانه لا يكون ح نصا في المقصود وهو
ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر قوله من جهة الترتيب فيه
اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو
وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريق والطرز كما سيأتي قوله فلكل مسئلة
مراتب الخ وضع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة واذا كانت
الكتب المشهورة مشتملة على ما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون
القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث
على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسئلة موقعها
اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور
بالقياس الى كتب اخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا
تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك
لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ
مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال غير وان ثبت ان توقف صدق هذا المقال اشارة
الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر وادام الى كون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تعريف الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء

بقرينه بضده

لتصريحهم بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد القطع فتناثرت لآليها
وهو تهذيب الكلام اذ قد يطلق المحرر على بيان المعنى بالكتابة كما ان التحرير
بيانه بالعبارة وليس له معنا كثير صحيح فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام
تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو
والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة متعلق
بالمحذوف يفسره جمعا للتائيدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكينه في القلب
لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس عليه يكون اوقع فيها مؤول بان مع الفعل
فان قلت لم خص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية مع قلت
لان ان حرف مصدري اعرف في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انها اسم يقتضي عائدا
اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي تخرج المصدر عليه في
العمل وان كان متاصلا عنه في الاشتقاق وهو موصول الموصول اسم وهو ما لا يتم جزء
الا بصلة وعائد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر
كان وما المصدرية شيء واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها
امرا ونهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية
ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي
بان المصدرية انما يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه
بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما يكون
الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر
مع المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور
ثم ان مصدرية اي المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو قوله

ومن الخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المفسد الا اذا كان مفعولا مطلقا
نحو سقيا ورعيا وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفية كما سبق ثم
كون الصلة مبينة للموصول وعدم كونه امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما
كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقديم
كل الصلة عليه ولا اجزاءه كما بين اجزائها لا يجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى
الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع بعده في
تاويل المفرد فيطلب اتصاله بما يتمم المفرد ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما
لا يجوز تقديم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول فيلزم تقديم الصلة على الموصول لان المتقدم على المقدم على الشيء متقدم على
ذلك الشيء كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم
في المفروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر
فالوجه ان يقال على ما قبله واثبت خبر بانه اذا تقدم في الذكر جزء للفظ الذي جزءه
بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم فلزم تقدم ذلك الجزء
على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم
على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على
نفسه فتوصيفه بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا
التوجيه جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله واذا كان ظرفا او شبهه
المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج
الى الفعل في معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات

ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا
لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم الاخص على
الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة
وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية
والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا
علیهما للرافة متقدما عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف
اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسوال كانه لما
قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل الحد الذي قدر فيه على
السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه اولا ان ذكر الجواب
قبل ذكر منشا السوال محال وجه له واما ان يكون حالا من السعي متقدما عليه
كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا
يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان سعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه
رجاجت بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي
سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورد
على هذا القايل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول [illegible] المقدم
الموجه عند عدم القرينة فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية
المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه كما
اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان
يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من
السعي المشي وهو حقيقة المقصود بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يحار

الجبل

اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر عليه بقوله فلما بلغ معه السعي
نظر لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق
ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على ما ذكره تاويل المصدر بان مع
الفعل وهذا انما يكون في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب
لما ذكره والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية
المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر
المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لان بيان كمال سعيه فيه
في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على
على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد ببلغ على ما ذكر في ذلك
المغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مراده عند بلا ملاحظة المعنى
المتعلق في المدخول نحو فلان [illegible] مع السلطان اي تبعته عنده ولم يرد
ان التبع صادر عن السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي
ذكر في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه مستخلصا بخصاله الاخيار في
مزاولة وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا وهو ان يلون الولد والوالد رتبة السعي معا
معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم
معموله مطلقا عليه ويكون مرجوحا في الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع
فيه مع ان الرازي جوز تقديم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة
مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه لتقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء المصدر
يلتفتون الى لطائف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه سائغ في العربية
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رايناه فيه نكتة

تحصل

فصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا له والاحملناه على آخر
بحسب اقتضاء الاصول الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يكون
الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى
السجع قوله وليس كل ما أول الخ دفع لما يقال ان التقدير ضروري
لان المصدر بان مع الفعل وان اي كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم
ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فالجواب بانه ليس كل
ما أول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا ترى ان الما أول به مضارعا ولكن
مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ الكلام
ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما أول به لاجله وتأويل
المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهة الفعل
عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان
الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كما لو
اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير
ذلك واراد بالظرف معناه الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم
بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في
الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما واما
لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه ثبت كفاية رائحة
الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه الظرف المحمول بواسطة
الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار
قوله وكهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وتقديم الكلام

الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه
عند البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفي بنعمة
ربك عنك الجنون ومدلول الاعجز كقول ابن عمر وما الحب الا ما علمتم
وذقتم وما هو عنها بالحديث المترجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من
قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر
العامل في الظرف بان مع الفعل كما لما سبق الاشارة اليه من ان
ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان
يعمل فيها المصدر الذي فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل
الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول
لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت
لان التاويل هو المشهور فلذا قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان
الظرف الخ اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية
اذا كانت مصاحبة له وليس بشيء اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رائحة
من الفعل لان عدم تجويز ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف
في العمل حتى لا يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه
لزوم تقدم جزء من اجزاء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود
في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته ولهذا اتسع في الظروف
ما لم يتسع في غيرها اي ان يكون ما لم يتسع فيها مقام فاعل اتسع كنحنه
مع الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها اي ان يكون في موقع
المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها وهو الزائد المتقي

عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزائد
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاو رشني بكلمة صداع
الراس واني لفعلها فان الراس زائد اذ الصداع مستغن عنه والتطويل
ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا كما في قوله والفي قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى
واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا
اي سياق الكلام الا ان يقال الزيادة فيما سياتي بمعنى الزائد كما شيوع تفسير
المصدر للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى
كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح مسامحة بعض خوزة
عنه وسمي الذوق بينهما في باب الاطناب اللام في الذوق للعهد
والمراد الذوق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه
الان وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الذوق بحسب المفهوم لا الصدق فانه
المؤدي واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر ههنا اخص من الحشو اذ
قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في
محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصيته
لا فيه وانت خبير بان ~~المراد~~ الزائد في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ هو
المعتبر في الفن فتامل قوله يتوعر اي يصعب وفي تفسير التعقيد بكون
الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله لا للاختصار
لما فيه من التطويل مفتقر الى الايضاح والتجريد اختار في الاول النمط القابل
وفي الاخير لفظ الانتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخير اهم من الاحتراز

في الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز و
المساواة ثم انه قدم في الاول الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان
موجب التغيير القسم الثالث وعكس ناظرا بها في الشرح اهتماما بذكر الاختصار
لان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع
قوله الغث مختصرا انما اختار الغث على اختصرت مع ان مؤلفه اختصار
اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل بالبحث مختصر
تيفن ما فيه قوله تيفن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على
ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا ثم المراد تيفن ما في
القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث
المذكورة في علم الاستدلال وعلم العروض والقوافي ودفع المطاعن عن
القرآن لان هذه المباحث لو احتيج لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام
السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته اه
المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما
عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام
ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف
المحذوف واللام فيها لام المآل فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام
جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام
جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية
المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئيات
وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا

تغيير

جدل

علم مناظرة

ينطبق

والاستخراج

في الاستخراج يسمى تفريعيا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق
بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير يه ينطبق على جزئياتها الكلام
لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالط
تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلائم التوجيه
الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه
الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج
الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد
به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق
الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده له قال الشارح
في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة واعترض
عليه بان عبارة الديوان هذا او كده وكده بمعنى ويقال هذا لغة عربية
مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه عربية مولدة اشتباه كلام في بيان وكد
لا تتمة بيان لفظ التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لفظ التوكيد
في غير هذا الموضع والتوكيد ذكر في المغرب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا
قرينة على ان صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا
قائم اي وذلك القول يشتمل على الحكم ان زيدا قائم او يصدق مفهومه موضوعه على
عليه قوله بان يقال هذا مع المنكر الخ فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه
ان كان مجردا عن التوكيد فالقضية ممنوعة وان كان موكدا ايلزم من صدق
الكبرى تاكيد الموكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل
الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل موكدا

الحاصل م

اي مشتمل على التأكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التأكيد اليه الالقي
حتى يلزم خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل قوله فهي
اخص من الامثلة متفرع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها
من التنزيل او كلام البلغاء نقل من الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه لزم
في الشواهد ان يكون من كلام يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح
والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
متباينين يريد ان الاخصية هنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا
بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام يوثق به وانما قال حتى لو
اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد
الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق
ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة
وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه
الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لا ان يذكر له فح تكون الشواهد اخص
ايضا ولذا قال وربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون
الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد
انه خارج عن مفهومي المثال والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع
وان اراد الخروج عما صدقا عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاخصية
لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالقياس الى ما تحتهما الا ترى
انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول
قيد زائد هو نسبة ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل

في المخصوص خبثه بر قوله من الاول الالو وهو التقصير الخ يجوز ان
يكون لم آل في كلام المصنف يجري على معناه الحقيقي اي لم اقصر من
غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في التعدي الى المفعول حتى يصار الى
حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا
او مصدرا للحال المقدرة اي لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما
عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تمييزا عنهما في تحقيقه والعامل هو
الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اي لم الا اقصر في جهد في
تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا
فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا
بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه
بل ملاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما ورد ذلك السكاكي
في قوله طاب زيد نفسا فرحا طير ای الفرح عمرا وخير ما نحن فيه قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور
اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق للتقصير الذي بمعنى الالو لا لنقص
الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هنا او يجوز ان يضمن الالو معنى
الترك فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا او نقل عن ابي البقاء
ان لم آل من الافعال التي قصرت بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا
على الخبرية بمعنى جاهدا او انما لم يحمل الشارح عبارة المتن على هذه الوجوه
بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع
فكانه صار في المجاز المشهور قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو ما كا

جواب سؤال مقدر وهو لا يفهم عدم
التقصير في الاجتهاد بل يفهم عدم
التقصير في التحقيق فاجاب
بقوله اذ يفهم الخ ١٢

ان من جملة انهم صرحوا بان
الفعل المسند الى المميز
بالفعل طير الفرح
شمر ١٢١٣

معه

بيلغ ١٢

المواد

بمكان الخطاب اي لا اشعك او الامر العام اي لا امنع احدا مثلا قوله بتحقيق
اي المضمر لحيث ان يكون الضمير للقسم الذي رشّ بل هو اقرب فتامل قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول الخ رفع على انه خبر مبتداء محذوف او نصب على المصدرية
او الحالية من الفاعل او المفعول اي هذه اضافة المصدر او اضاف الترتيب الى حادث اضافة
المصدر الخ واراد المعنى في ترتيب السكاكي كالمضيف الى الفاعل او مضاف اليه ثم
انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان
الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تتضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعني رتبته
ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثاني
كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه تسهيل اخذ
المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على
نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يؤل الفعل الى المنفي الى قوله بل لامر اخر الخ
قيد في العبارة ادنى مسامحة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمعلل بما ذكر بل
المؤول المجموع كما صرح به في شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ
واجيب بان الاصطلاح على تسميته لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة
بالنظر اليه وانما هي بالنظر الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة
من قوله ولو لم يؤول لما خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره من كتب
الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم
التاويل الى المثبت كما في لم اشتم اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو
لعل هذا الاحتياج والالتفات وهذا المشغ [illegible]
ان المفعول لاجله انما ينصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له
فيفهم ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكونا واحدا فلو لم يؤول

قوله في مثله حال من القيد اي ان القيد [illegible] الواقع في مثله كالنفي

[illegible] اد التقريب قيد [illegible] المبالغة [illegible]

الفعل

أن الفعل المنفي معناه المثبت كتركت او نفيت او ما يودي مؤداه فاحتمال ان
مضمون الكلام انتفاء للمبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه مفعول
المقرب والانتفاء ليس فعلا له فتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة او لانه
دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق
لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه باللام ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيد
فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا يحيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون
الا ان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بشيء
وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية
بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف
لا يعمل في المفعول له ولا في الظرف عند الجمهور الا اذا اول بالفعل صرح به
ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا
التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل بتركت لا يجدي نفعا
لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما تقدم من الشارح عن قريب
في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات
الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير انا لم نبال به اذا لم
يأول الفعل المثبت تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية حرف
للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضائه ذلك
المعنى ذلك ثم ان الالتزام الذي ذكره الشارح نظرا الى المتبادر في تايع والا فالنفي
قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع

يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار
القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي
اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر
عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يذكر مثلا
للنفي يستعمل على معان ثلثة وهذا مما ذكره الشارح تغمده الله في قوله اذا
دخل على قيد فيه تقييد لان هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي
الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم
لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس وان يقع له خصوصا
يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبر اليقع على ان يكون من الافعال الناقصة ثم ضمنه
معنى الصيرورة كما ذكر الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا يعني خاصا حالا من ضمير
يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز
ان يكون على الاول خصوص نصبا على المصدرية باقيا على معناه اي يخصها حكم
النفي بالقيد خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع اه انظر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم يعني مجتمعين اذ لو كان
مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأيناه لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان
كما سيصرح به الشارح في بحث التاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في
اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ الي الماخوذ
من القيد حاصل من نفس المقيد حينئذ والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا
تفاوت في المؤدي سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط
المصنف الا فراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل لا تكن مفرطا

لم يصروا اي هميشه نمي باشد

احدها ان النفي متوجه الى المقيد والقيد كما في ... والثاني ان النفي متوجه الى المقيد فقط كما في قوله تعالى لم يصروا ... والثالث انه الى القيد فقط كما ذكره الشارح فتامل

اي ان الظرف حال منه وان خصوصا خبر له ١٢

او مفرطا

او مفوطٌ قوله وتلويحًا ثانيًا وتوضيحًا ثالثًا لما ذكر الشارح في البيان
ناقلا عن صاحب الكشاف ان التوضيح ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى غرض تدل
على المقصود وسمي التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح في الثاني والتوضيح
في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح
والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
اي من القواعد والشواهد والامثلة المذكور لنفي الاشارة اليها بذلك
مع افراده وتذكيره قوله ولقد الجئ الى ايه بامر عجيب حسن للاحوج
الاستعداد ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خصايص
وشان الزوايد ان يحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم
اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال
الله لا غيري لان ما التفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان
يسال النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا
اي انا اسال لا معارضي ولا حاسدي من علماء الزمان وكلا الاحتمالين
ينبغي اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت
اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف
واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحاسديه في
السوال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا للتقوي
قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى انه على رجاء الاجابة
من الله تعالى اذ من يرجو ان يشمر عمله ولا يبعث سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه

قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم

تلويحا

مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله
ان لا ينتفع به قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الخ وهو من جعل الواو للحال
ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله كما في الاسمية
والواقع بالفعلية لكان العطف اظهر وان تعلقت الجملتان في المضي والمضارع
والقصد الى استمرار التجدد في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض
عليه بان حال جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو ولا الى
المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال واسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستئناف
الحالية اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك فتوهم العطف في الاسمية كما
لا يخفي لا يقال لا يجوز ان يكون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في
اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص و
التقوي انتفاء وجه من التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية
المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين زيد
يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسال انشاء والسؤال لا اخبار
عن اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان
المصنف بل في بيان افعاله من التاليف والترتيب والتسمية و
السؤال قوله حال من ان ينفع قيل اي من المجموع والتقدير اسال الله ر
ان ينتفع به كائنا من فضله فالحال مبنية الحيثية المفعول والعامل فيها
اسال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه قوله اي محسبي وكافي
يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد
من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة لا

والكفاية

في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكناية في ذلك
وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة
بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة ليتلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب
التعليل الذي يتضمنه الاستيناف المؤكد بان المَلَك الذي هو سؤال النفع منه
تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اي في قسم الثاني النحو ثم المحوج
الى النقل مخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتدا والانشاء خبر له
مقدم عليه او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقرير الكلام على
ما اشار السيد الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كلا الامرين هنها وانما يصح اذا لم
يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الخ ومثل هذا
التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا
الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بحرفين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان في
موقع الجزء والجزء مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر على المذكور
كما يقال في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون
عنده غناء لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض
من عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة
...ون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث
الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلمان ما ذكره بل هو وجه دقيق
... صاحب الكشاف كما في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين

فيه يناسب اياك نستعين لا اياك نعبد لان الاستعانة اعم من العبادة ولما يراد بالاستعانة الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة فيكون بين الكلامين مساواة وكذلك فيما يحقق فيه

كنيتم ... المقام

الا انه

آمنوا وهما ينكرانه ويقيدان ان معطوف ما عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح
من طرف المصنف ره بما ذكره على ما هو مراد الشارح المحقق نفى تخلل هذا التركيب مطلقا كيف
وقد استشهد في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا
الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار
عطف القصة على القصة واستحسنه وفصل في احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده
مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف ره وبهذا التوجيه اندفع ما اورده على
من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال
الله تعالى وماويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي ره عن قول
الشارح لكنه في الحقيقة الى آخره بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال
وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه
الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز
مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا تشك من بديهة في حسن قولك زيد ابوه
صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر
في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم
الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين
الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار
اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل او
يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح ره والخطاب في قوله وكفاك متوجه
اليه ولا يمكن للشارح ره ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال له لما جوزت التقدير

في الآية

فليجوز

في الاية فليحرر في كلام المص رح فتامل فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلانه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن ما جوده وما من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد الذي متعلق جملة انشائية ولا كلام اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا بالكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه رح من انه لا مجال للعطف حينئذ الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان تعالى تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الجزء المقدم يعني حسبنا الله وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه كما ذكره ليس لكون المقدر لفظ قولنا بل لمجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلف مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض واد عاء ان توكم وهو حسبي انت وكقولك الحمد لله على راي وان المعطوف عليه بقوله نعم الوكيل توكل وانا اسال الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب يجوز عطف الانشاء عليه واحتمال هذا قد كثر في الحواشي وغيره من شهادة ذلك في دراه فائدة زائدة فبالطرب ان لا نشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم هو على راي الشارح الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق

بل من عطف المفرد

دقلنا

قلنا

قوله او ذليس بما ذكره الا علم فيا لي يقع عليه لا اجماع الواو

الاصباح قوله اوان الشروع في المقصد لان في الصحاح الاوان الحين والجمع اونة
كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصد مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة
فيه مع اخراجها عن مقصد العلم ثانيا والمراد من المختصر في قوله رتب المختصر المقصد منه
فلا يندرج فيه الخطبة ومن الغير في قوله في هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع
بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر قوله انما غير
المقدمة اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته الى بالنسبة
الاول لاشتماله على قسمين قوله عن الخطاء في تادية المرام ولم يذكر قيدا لخرج الاحتراز
عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة اولان ذلك الخطاء في
في كيفية التادية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب
تنبيها على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر فيه منع بالاستقراء تقرير المنع ان
قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر و
تقرير الدفع انا تتبعنا مقاصد الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة
واعلم ان المصنف جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع
محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم للكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف
بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من
التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم الا يتحقق ذلك الا بعد حصول
مفهوم الاقسام وموقوفه احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل
نفي القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف
به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي
والنظري وايضا ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول

الاقسام

الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك
لان المصنف قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى
جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها
ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب
ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا
على دخول الخاتمة في فن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد
الامرين فتعين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع
الى تحسين الكلام البليغ والا يتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية
بل الى العرضية وهو البديع قوله صار كل منها معهودا فعهده الخ لا يخفى ان اللام
في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والا للغى الحمل في الفنون كلها
بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني
والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلاثة على
نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح
لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق
احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناؤه على كفاية الذكر التقديري
في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة
فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة
وما يحترز به انما يقع كل منها بازاء علم بل على العلوم الثلاثة وقد علم ان اي من بعض

الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره
اي التقديم الذي في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا ترى ان
الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في
الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير
ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان
ما للغوية لازمة في الغرض الثالث اذ الانتساب حينئذ معلوم بلا شبهة
قلت ممنوعة والسند بعد العهد في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان
المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم
علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او علم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة
وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى
البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ما ذا وغيرهما قوله مأخوذة
من مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم
ذا التاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فيها ثلاث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش
من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف
ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش
ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا
ثم المقدمة قد جعلت من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على ما يتوقف
كانها تقدم نفسها اولا فان فيها البصيرة لتقدم من عرفها على من لم يعرفها
عليه مسائله اي شروعا كما صرح به في التقسيم المختصر والابسط طردة بالمبادي

بالمبادي ... كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم
من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع
بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التكلم على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة
العلم بالتفسير المذكور ولهذا جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب
لا مقدمة العلم ونفي التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما
والتصديق بغايته ما ولهذا المعنى الشريف فيه بدوم ما ارتكبه وهو الاحتياج
في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلفات ولم يطلعوا بلزوم التناقض بين
كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب
فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور
بوجه جامع قرينة مقدمة العلم عندهم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلق
بطائفة من كلامه الحق قال صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة
التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلاثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة
الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم للجماعة تطوف
بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلاثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه وهذا فسر ابن
عباس رضي الله عنهما قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة انه اسم لقطعة
من الشيء واحدا كان او كثيرا وقيل انه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني
التاء فرد على المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني
هو الانسب بالارادة هنا والمراد من الكلام اللفظي لا المعنى العقلي على ما عرفت
واما قوله في شرح الرسالة وهي هنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير
مضاف اي ذو دال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا